الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الميـــدان:علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
التخصص:محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان :

محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR وكالة 219 حاسي مسعود لسنة 2021

من إعداد الطلبة:

–إيمان جواد

– محمد السعيد بادو

تمت المناقشة علنا بتاريخ:2022/06/12 تحت إشراف اللجنة:

د/ إلياس بدوي.....جامعة ورقلة.....رئيسا

د/آسية قمو.....أستاذ محاضر(أ) جامعة ورقلة.....مشرفا ومقررا

د/أحمد بالضياف.....جامعة ورقلة.....مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

إهـــــــداء

إلى من أطلب رضا الله ورضاهم

إجلالا وإكبارا

والــداي حفظهم الله وأطـــال في عمرهما ...

إلى من أرى العالم في عيونهما

فرحا وسرورا

اولادي إياد وصدر الدين حفظهما الله ورعاهما...إلى من هي سندي وذخري وضياءعيوني

تقديراواعتزازا

زوجتي حفظها الله ورعاها وادام المودةوالمعروف بيننا...

إلى من شاركني أفراحي وأحزاني

إلى أخي مهدي واخواتي وإلى جميع الأصحاب والأصدقاء وإلى كل من شاركني في إنجاز هذه المذكرة.

محمد السعيد بادو

إهـــــــــداء

إلى من أطلب رضا الله ورضاهم

إجلالا وإكبارا

والــداي حفظهم الله وأطـــال في عمرهما ...

إلى من أرى العالم في عيونهما

فرحا وسرورا

اولادي إياد وصدر الدين حفظهما الله و رعاهما ... إلى من هو سندي وذخري وضياء عيوني

تقديرا واعتزازا

زوجي حفظه الله ورعاها وادام المودة والمعروف بيننا ...

إلى من شاركني أفراحي وأحزاني

إلى أخوتي

واخواتي وإلى جميع من شاركني في إنجاز هذه المذكرة.

جواد ايمان

الشكر و عرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده على ما وهبنا من عقل وألهمنا الصبر ومكننا من تخطي الصعاب، ونشكر كل من ساعدنا وشجعنا على إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، كما نشكر جميع الأساتذة الذين نورونا بمعارفهم وأرشدونا بتوجيهاتهمونخص بالذكرالأستاذة المشرفة وكذا جميع الزملاء الذين لم يبخلوا علينا بعونهم وتوجيهاتهم

شكرا لكل من حفزنا على العمل ولو بابتسامة أو كلمة تشجيع، والحمد لله.

الملخص :

يتمحور موضوع الدراسة حول محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبيالمالي، حيث هدفت دراستنا إلى فهم طبيعة وخصوصية النظام المحاسبي في شركات التامين بالإضافة الى التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التامين ومدى مواكبته للتطورات والمستجدات التي أتت بها المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال دراسة النظام المحاسبي المالي على مستوى وكالة CAAR حاسي مسعود، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعةمن النتائج مفادها:

- يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة والقطاعات أي أن هناك حسابات خاصة بهذا القطاع وذلك على كافة عقود التأمين واعادة التأمين التي تقوم بها شركات التأمين الجزائرية.
- تتنوع عقود التأمين المقدمة من طرف الشركات وذلك حسب المنتجات المقدمة في كل شركة.
- محاسبة شركات التأمين هي فرع من فروع المحاسبة الخاصة.

- **الكلمات المفتاحية :** نظام محاسبي مالي –شركة التأمين –قوائم مالية–معايير محاسبية دولية.

Abstract:

The subject of the study revolves around of accounting for insurance contracts in Algeria according to the financial accounting system and financial reports,So that the descriptive analytical method was relied on in addition to the case study method through the study of the financial accounting system at the level of the CAAR HassiMessaoud agency, and the study reached a set of results as follows:

- The insurance sector is distinguished by several characteristics from the rest of the activities and sectors, meaning that there are accounts for this sector on all insurance and reinsurance contracts carried out by Algerian insurance companies.
- Accounting in insurance companies is a branch of private accounting.

Keywords: financial accounting system - insurance company - financial statements - international accounting standards.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء:	5-4
الشكر والعرفان.....	6
الملخص:	7
قائمة المحتويات:	9
قائمة الاشكالوالجداول والملاحق:	11
قائمة المصطلحات:	12
المقدمة:	16-14
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة (محاسبة عقود التأمين في شركات التأمين)	
مقدمة الفصل:	20-18
المبحث الأول: ماهية عقود التامين:	
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التامين:	25-19
المطلب الثاني: اسس وأهمية التأمين وأهم تقسيماته:	30-26
المطلب الثالث: عقد التأمين:	35-31
المبحث الثاني: النظام المحاسبي في شركات التامين:	
المطلب الأول: التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين.....	40-36
المطلب الثاني: هيكلة النظام المحاسبي المالي في شركات التامين.....	52-41
المطلب الثالث: النظام المحاسبيالمالي في الجزائر.....	59-53
المبحث الثالث: الدراسات السابقة للموضوع.....	
المطلب الأول: عرض الأدبيات التطبيقية.....	62-60
المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة.....	64-63
خاتمة الفصل:	65
الفصل الثاني: الادبيات التطبيقية (دراسة حالة CAARوكالة 219 حاسي مسعود)	
تمهيد:	68
المبحث الأول: تقديم عام لوكالة CAAR 219 حاسي مسعود.....	
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR219.....	71-69
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين CAAR219.....	73-71
المطلب الثالث: منتوجات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR.....	75-74
المبحث: الثاني: تسجيل العمليات المحاسبية على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية وكالة CAAR 219 حاسي مسعود.....	
المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعقد تامين السيارة.....	82-76
المطلب الثاني: المقارنة بين SCF و(IFRS4 ET IFRS17)	84-83
خلاصة الفصل:	85
الخاتمة:	89-87
قائمة المراجع:	95-91
الملاحق:	114-96

قائمة الأشكال والجداول والملاحق و المصطلحات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	وظيفة النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين	40
02	الهيكل التنظيمي لوكالة CAAR 219 بحاسي مسعود	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين	50
02	بطاقة تقنية تعريفية لوكالة CAAR219 حاسي مسعود	70

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية (قائمة المركز المالي)	97-99
02	جدول حسابات النتائج	100-101
03	جدول تدفقات الخزينة	102-103
04	جدول تغير الأموال الخاصة	104
05	قسيمة تعويض أضرار الحادث	105
06	كشف أتعاب الخبير	106
07	وثيقة المعاينة الودية للحوادث	107-108
08	شيك تعويض قيمة الحادث	109
09	تقرير الخبير الخاص بمعاينة الحادث	110
10	قسيمة تسديد قسط التأمين	111
11	جدول حسابات النتائج TCR	112
12	مقرر تكوين مؤونة الحوادث	113
13	التسجيل المحاسبي لعملية تأمين السيارات	114

قائمة المصطلحات

الرمز	باللغة الفرنسية أو الإنجليزية	الشرح باللغة العربية
SCF	système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
CNC	Conseil national de COMPTABILITE	المجلس الوطني للمحاسبة
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International financialreporting standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
PCN	PLAN comptable national	المخطط الوطني المحاسبي
SAA	Compagnie d'assurance algérienne	الشركة الجزائرية للتأمين
CAAT	Compagnie Algérienne d'Assurances Multirisques	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
CAAR	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
CRMA	Fonds Régional de Coopération Agricole	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
TPE	Service de paiement électronique	خدمة الدفع الإلكتروني
TD	Timbre dimension	حق الطابع
TG	Timbre graduiez	طوابع متغيرة
FGA	fonds de garantie automobile	صندوق ضمان السيارات
P.N	prime nette	القسط الصافي
ACC	Accessoires	ملحقات
TVA	taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
BNA	Banque nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري

المقدمـــــة

من المشاكل التي تواجه الفرد في حياته أمنه و أمانه، فهو يتعرض الى الكثير من الأخطار و تصادفه ظروفه القاسية , قد لا يقدر على مواجهتها بإمكانياته الخاصة , لذلك وجب عليه البحث على الوسائل و الأساليب التي من شأنها أن تضييق حدود الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر إلى أدنى نسبة ممكنة .

كما أدى تطور حياة المجتمعات إلى فرض التأمين وتركزه في المجتمع مما أدى الى التفكير في حل هذه المشكلة المتمثلة في فكرة إعادة التامين التي نشأت عن فكرة التامين , فهي وسيل للتخفيف من حدة الخطر و توزيعه.

يعتبر التامين في العصر الحديث من الأنشطة الاقتصادية الهامة و المؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، إذ انه يهدف إلى تقديم الضمان و الأمان للفرد و المجتمع و المؤسسة ضد الاضرار و المخاطر التي تصيب الشخص في نفسه و ممتلكاته، بالإضافة إلى ذلك أصبح ينظر إليه كنوع من الاستثمار و الادخار الوطني.

و علاوة على ذلك فإن التامين يؤدي الى نتائج اقتصادية هامة ' نتيجة لتوظيف رؤوس الأموال و إعادة تكوينها , و هذا دافعا للتنمية الاقتصادية، كما تجدر الإشارة إلى ان محاسبة التأمين ترتكز على المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، بالإضافة إلى القواعد الفنية الخاصة بالتأمين التي تتطلبها أعمال شركات التأمين التي تمتد إلى عدة سنوات مما يلزمها مسك مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية التي تدون فيها مختلف البيانات اللازمة لتسيير نشاط الشركة وقياس نتائجها.

لقد عرف التامين في الجزائر عدة تطورات منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، خاصة بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق، ونظرا للدور الذي يلعبه التامين في تنشيط الحركة الاقتصادية، ظهرت شركات تتولى تطبيق وممارسة عملية التامين في إطار قانوني معترف به،وتغيرت القوانين المتعلقة بهذا النشاط وأصبح بذلك قطاع اقتصادي يساهم بقوة في التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق ارتئينا طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى توافق محاسبة عقود التأمين في شركات التأمين الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي؟

ومن خلال هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

1- ماذا نعني بالنظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين؟

2- ماهي أهم الأسس التي يسير عليها النظام المحاسبي المالي في قطاع التامين؟

3- ما هو دور المحاسبة المطبقة في شركات التأمين والتي تعالج جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين المتعلقة بنشاطها؟

- **فرضيات البحث:**

وللإجابة على التساؤلات المستخرجة من الإشكالية تتبلور الفرضيات التالية:

1- يوجد اختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين عن المخطط المحاسبي الوطني.

2- لا يوجد اختلاف بين إعداد القوائم المالية في شركات التامين مقارن بالمنشآت الأخرى وذلك في كيفية إعداد جدول الميزانية، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة.

3- يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم النتائج.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية أدت بنا الى البحث في الموضوع بما يندرج ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع كون التامين أصبح قطاع مهم وحساس في النشاط الاقتصادي.
- الطبيعة المميزة لأنشطة التامين والتي تختلف عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- انتشار وتعدد شركات التامين العمومية والخاصة وتطور نتائجها خاصة في السنوات الأخيرة.
- نقص الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع رغم أهمية محاسبة التأمينات في الجزائر.
- فتح آفاق مستقبلية أخرى لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

- **أهداف البحث:**

- فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التامين
- التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التامين
- الاطلاع على المخرجات النهائية لنظام المحاسبي في الشركات والمتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

- **المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:**

لتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة حسب طريقة IMRAD،وللإجابة عن الإشكالية وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة فقد تم تجزئة البحث الى مقدمة وفصلين كمايلي:

- **المقدمة:**

تتضمن العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها مقدمة كل بحث سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهمية واهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع.... الخ.

- **الفصل الأول:**

يحتوي على مبحث للأدبيات النظرية بما يخص النظام المحاسبي المالي في شركات التامين ومبحث للأدبيات التطبيقية بعرض الدراسات السابقة واهم النتائج المستخلصة منها.

- **الفصل الثاني:**

قد احتوى على دراسة تحليلية لعينة من شركات التامين التي تنشط في مدينة حاسي مسعود ويضم مبحثين حيث تناول المبحث الأول الطريقة والأدوات التي استخدمت في الدراسة ومناقشة النتائج، اما المبحث الثاني احتوى آلية عمل وكالة التأمين محل الدراسة، والذي بدوره تضمن التسجيل المحاسبي لعقد تامين السيارة، إضافة إلى ذلك المقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية المخصصة للتأمين، بالإضافة للتسجيلات المحاسبية على مستوى مصالح المحاسبة والمالية وفي الأخير التوصل إلى خاتمة تضمنت النتائج واختبار الفرضيات وتوصيات الدراسة وآفاق البحث.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

لم يكن التأمين نشاطا حديث العهدة، وتطور بتقدم حياة الإنسان إلى ان وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث زيادة على اعتبارهوسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك كونه ينشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد.

في الواقع إن الاهتمام بالتامين لم يظهر بشكل واضح في مطلعالقرن الحالي، فقد شعرت الدول بأهمية التأمين في العصر الحديث بعد أن تقدمت واتسعت مجالات النشاط الإنساني لتشمل مختلف نواحي الحياة كما ينفرد نشاط التأمين بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا الانفراد أثر على طبيعة وخصائص النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين.

المبحث الأول: ماهية عقود التامين.

سوف نتطرق في هذا المبحث الى المفاهيم الأساسية للتأمين وهي مقسمة إلى مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التامين.

يقسم هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: نشأة التأمين وتطوره.

إن موضوع التأمين موضوع قديم جدا، فالباحثون يترددون في تحديد نشأته، فمنهم من يرجعها للعصور القديمة ومنهم من يرى أنها تعود إلى العصور الوسطى والبعض الآخر يرجعها مع نشأة الدولة الحديثة.

ففي العصور القديمة فكرة التامين قد جسدتها رؤية سيدنا يوسف عليه السلام خلال الحضارة المصرية و كانت الفكرة تتمحور حول تخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات عجاف لاحقة، ورؤية سيدنا يوسف هذه تعبر عن الحيطة والحذر من وقوع المخاطر التي قد تتحقق مستقبلا [1].

كما ان أصول التأمين تعود أيضا إلى الحضارات القديمة كالإغريقين والبابليين والهندوس أين ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر، ولكن مخاطر القرصنة البحرية وغرق السفن البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل فظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على ازدهار التجارة المشار إليها، وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها القرض البحري في ان يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحنة، من بعض الأشخاص المغامرين سمو بالمقرضين البحريين، ويتم الاتفاق فيما بينهم على أنه إذا ما وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة القرض مضاف إليه فوائد مرتفعة، ولكن في حال حدوث العكس فيضيع على المقترض قيمة القرض، حيث يبلغ على عملية القرض البحري مجازفة كبيرة والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى فلاس ممول هذه العملية [2].

نفس الفكرة سدها العرب في تعاملهم إذ أنهم كانوا يعتمدون على ضمان مخاطر الطريق في تنقل بضائعهم بواسطة القوافل من وإلى الجزيرة العربية[3]

---

[1] معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007 ص6-ص7.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين و الرياضيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص11.

و استمرت صورة القرض البحري المسمى باسم عقد المخاطر الجسمية على حالها حتى أواخر القرن الثالث عشر متدحرجة في الانتشار شيئا فشيئا حتى عمت أو كادت تعم حينها الدول الأوروبية كلها، و خاصة روما و أثينا، لكن ينبغي أن نذكر بأن بعض الباحثين يعارضون فكرة التامين البحري في العصور القديمة من هؤلاء هوبيكنزHopkins الذي يقول بأنه لا يبدو بان الأفراد في هذه الحقبة قد أولوا أهمية عملية لفكرة توقع الاحتمالات في مجال المخاطر البحرية[1].

كما تعود نشأة التامين إلى سنة 1347 ميلادية، و في أوائل القرن الخامس عشر كان التامين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري على يد الإسبان و البرتغاليين إلى أن وصل للصورة التي يوجد عليها حديثا بصورة قانون التامين البحري في إنجلترا 1601، و بالنسبة للتامين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التامين البحري، ذلك لأن عقود التامين البحري المشار إليها قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان و البحارة بنفس أسعار تامين البضاعة و السفينة، و لكن ظهور الثورة الصناعية في القرن 18 كان له الأثر الواضح في ظهور التامين على الحياة الصناعية،أما التامين على الحريق فكانفي سنة 1666 حريق لندن الشهير الذي أتى على 85% من مباني المدينة مما أثر بشكل كبير في زيادة الاهتمام بهذا الفرع من التامين، و بظهور و تقدم الصناعة ووسائل النقل و تطورها تتابع ظهور فروع مختلفة من التامين، كالتامين على الحوادث الشخصية في انجلترا سنة 1849 ثم التامين على السيارات ثم من أخطار الطيران ثم ظهر التامين الاجتماعي بهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي تسبب لهاخسائر مالية، للحركات العمالية و المبادئ الاشتراكية التي سادت في ألمانيا الغربية بزعامة ماركس1878م بداية الاهتمام بشؤون العمال أثناء ذلك من قبل السلطات الحكومية حتى شرعت بعض القوانين المنظمة لأحوالهم و شؤونهم أثناء العمل[2].

[1] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين حقيقة و مشروعية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص6.

[2] عز الدين فلاح، التأمين مبادئه و أنواعه، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص6.

الفرع الثاني: مفهوم التامين.

لقد تنوعت واختلفت التعاريف حول موضوع التامين سواء كانت من وجه النظر القانونية او الاقتصادية أو الإحصائية، إلا انها اجتمعت كلها في الأهداف والشروط والمبادئ والتي بها يمكن صياغة تعريف شامل لكل الأطراف والأنواع.

هذه المفاهيم تكاد تكون متفقة فيما بينها في النقاط التالية:

1- التأمين أسلوب منظم للتعاقد بين طرفين.

2- كل طرف عليه تعهد محدد قبل الطرف الآخر.

3- توزيع الخسائر المالية المحتملة على عدد كبير من الحالات (اشخاص، ممتلكات).

4- الخسائر المالية المتوقعة يمكن تقديرها باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية[1].

من هذه النقاط العامة والتي ينطوي عليها المفهوم الأساسي للتامين يمكن القول:

" عن فكرة التأمين تنحصر في كونه عبارة أساليب تنطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض (المؤمن له) إلى الطرف (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الإحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة المحتملة والقابلة للقياس المادي والكلي أو الجزئي، وبالتالي ينتقل عبء الخطر من خسارة مادية محتملة على المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد من المستخدمين والمعرضين لذات الخطر وذلك بهدف حماية الأشخاص والمنشآت من الاخطار المحتملة"[1]

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه المرجع سابق ذكره، ص12.

2يحياوي سفيان، نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015، ص06.

- **تعريفات بعض العلماء:**

في فرنسا عرفه المفكر جيرارد **GIRARD**" التامين عملية تستند إلى عقد إجمالي من عقود الغرر ملزم للجانبين يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين عليه المقابل الكامل الذي يسببه هذا الخطر".

يؤخذ على هذا التعريف أنه لا يفصل بين عملية التامين وعقد التامين حيث يجعل عملية التامين وعقد التامين تستند إلى عقد التأمين في حين هي عملية فنية تستند إلى أسس معنية، حيث هو المظهر أو الإطار العام لهذه العملية[1].

وحسب المفكر هيماردHEMARD فإن التأمين " عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع مبلغ معين للمؤمن على تعهد لصالحه أو للغير في حالة تحقيق خطر معين، من طرف آخر هو المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة الأخطار ويجرى بالمقاصة بينهما وفق القوانين الإحصائية"[2].

- **تعريف المشرع في القانون الجزائري:**

يعرف المشرع الجزائري التامين على انه " إتفاق بين الطرفين يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يدفع إلى المؤمن له مبلغا من المال و هو مبلغ التأمين في حالة وقوع خطر معين خلال مدة معينة، في مقابل أن يكون المؤمن له قد دفع للمؤمن مبلغا من المال أو عدة مبالغ تكون في شكل أقساط من المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه"(3).

---

[1] إبراهيم أبو النجا، **الأحكام العامة لقانون التأمين الجديد**، الجزء الأول، دار النشر د م ج، 1989، ص 45-46.

[2] خلفوني ياسمين، **التأمين و إعادة التأمين دراسة حالة الشركة للتأمينات و كالة الحراش**، مذكرة شهادة مهندس دولة في التخطيط و الإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، بن عكنون، 2008، ص7.

3الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، القانون المدني، فصل3، قسم 1 مادة 619 ،2007 ص102، htpps://www.joradp.dz

الفرع الثالث: مبادئ التأمين.

هناك عدة مبادئ يجب مراعاتها في أي شخص أو خطر موضوع التامين حيث يمكن تقسيمها إلى مبادئ قانونية وأخرى فنية[1]:

- **أولا: المبادئ القانونية.**

تستمد هذه المبادئ قوتها ووجودها من القوانين والتشريعات التي صدرها الدولة، وترجع أهمية المبادئ القانونية إلى أنها تعد ضرورية للحفاظ على الصحة القانونية لعقد التامين.

كما توجد ثلاث مبادئ تنطبق على جميع أنواع التامين وتتمثل في مبدا التأمينية، مبدأ حسن النية، مبدأ السبب الريب بالإضافة إلى هذه المبادئ توجد ثلاث مبادئ تنطبق على التأمينات العامة فقط تتمثل في مبدأ التعويض، مبدأ المشاركة في التأمين، مبدأ الحل.

1- مبدأ المصلحة التأمينية:

يقضي مبدأ المصلحة التأمينية في أنه لا يجوز لأي شخص أن يحصل على عقد تأمين إلا إذا كان له في الشخص أو الشيء موضوع التأمين مصلحة تأمينية، بمعنى أن يكون موضوع التامين مصلحة مشروعة ومادية، بحيث يكون لقاء هذا الشخص أو الشيء منفعة عامة للمتعارف عليه أساسا، أي أنه ليس كل خطرقابل للتامين مالم يكن قابل للقياس المالي.

2- مبدأ السبب القريب:

يقصد بهذا المبدأ أن يكون الحادث المؤمن منه وهو السبب القريب أو الأصلي أو المباشر لحدوث الخسارة، بمعنى أن يكون السبب الفعال الذي بدأت به سلسلة الحوادث والتي أدت في النهاية إلى وقوع الخسارة دون تدخل أي مؤثر خارجي غير السبب الأصلي، وذلك حتى يلتزم المؤمن بدفع قيمة التعويض أو مبلغ التأمين.

3- مبدا حسن النية:

يلتزم المتعاقدين بالإدلاء بجميع البيانات التي توجد في عقد التأمين، فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات والشروحات التي تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات، وعليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية والإخلال بهذا المبدأ يستلزم بطلان العقد.

4- مبدأ التعويض:

يستلزم أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وقوع الخطر، و يتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض و يطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد التأمين الخاص بالأشخاص[(1)].

1 معراج جديدي، المرجع السابق، ص16-17.

5- مبدأ المشاركة في التأمين:

حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التامين يخص موضوع تأمين واحد و لنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه أو ما يعادل القسط المحصل عليه.

6- مبدأ الحلول:

يقصد بهذا المبدأ ان يكون من حق المؤمن شركة التامين أن يحل محل المؤمن له في مباشرة كافة الحقوق المدنية ومقاضاة الغير المتسبب في الحادثة والمطالبة بالتعويض المناسب وذلك قبل او بعد السداد لقيمة التعويض المستحق للمؤمن له، و لا يجوز للمؤمن له ان يتنازل عن حقوقه المدنية اتجاه الغير المتسبب في الحادث، و لا يجوز له التصالح مع الغير، و غلا أعتبر متنازلا عن حقه في تعويض المطلوب من شركة التامين[1].

1 معراج جديدي، المرجع السابق، ص17.

- **ثانيا: المبادئ الفنية.**

حيث يجب أن تتوافر في الخطر المؤمن منه بجانب المبادئ القانونية السابقة بعض المبادئ الفنية و تتمثل فيما يلي:

1- إمكانية قياس الخطر:

يجب ان يكون الخطر قابلا للقياس الكمي، بحيث يكون من الممكن مقدرا بحجم الخسائر المالية المتوقعة، إذا ما حقق الخطر في صورة حادث، و يمكن تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة مستقبلا بطريقة إحصائية، تعتمد على الخبرة الماضية لتحقق نفس الخطر[1].

2- مبدأ إمكانية إثبات وقوع الخسارة:

يقصد به سهولة تحديد وقت ومكان الخسارة، ولذلك تنص جميع العقود على تحديد دقيق لمدة تغطية التأمين، ولذلك حتى تكون مسؤولية المؤمن مسؤولية محددة و ليست شائعة، و من جهة أخرى يجب أن تكون الخسارة مادية، بمعنى أنه يجب أن تكون من الممكن تقديرها ماليا، و لذلك فإن الخسائر المعنوية لا يمكن تقديرها ماليا، و بالتالي لا يمكن التامين عليها[2].

3- الاحتمالية:

حيث يقتضي هذا المبدأ بأن يكون الخطر احتمالي الوقوع، بمعنى ألا يكون مستحيل الوقوع، ولا مؤكد الوقوع، فإن كان الخطر مؤكد الوقوع فإن تكاليف التامين أكبر من حجم الخسائر المتوقعة، وإذا كان الخطر مستحيل الوقوع فإنها لا توجد حاجة للتامين من أي قاعدة تأمينية، هنا تنصب على وقت الخطر وليس على الخطر نفسه، فمثلا الوفاة وخطرها تعتبر خطر مؤكد الحدوث لأي شخص منا ولكنه خطر غير مؤكد من حيث تاريخ ال حدوث[3].

---

[1] إبراهيم عيلي إبراهيم عبد ربه، المرجع السابق، ص 52-53.

2 عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، **إدارة الخطر والتامين**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص129.

3 زيد منير عبود، **إدارة التامين والمخاطر**، دار الكنوز للمعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص86.

المطلب الثاني: أسس و أهمية التأمين و أهم تقسيماته.

يعتمد التأمين على مجموعة من الأسس، كما له اهميات في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يحتوي على تقسيمات سنقوم بتفصيلها فيما يلي:

الفرع الأول: أسس التامين[1].

لقد اختلف الفقهاء في تحديد أسس التامين، فمنهم من يركز على الأساس الإقتصاديو الآخر على الأساسالقانوني، و منهم من يرى أنه أساس فني.

1- الأساس الاقتصادي للتأمين:

يعتمد بالأخص على نظريتين:

- **نظرية التأمين و الحاجة:**يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية من الأخطار، و ذلك أن أي خطريحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه و ممتلكاته من هذا الخطر، فهذه النظرية تمتازبكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين، كما أنها تفسرغالبية أنواع التامين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة، غير مانعة لأنها تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين وغير الجامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين، أي لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت عليه هذه النظرية.
- **نظرية التامين و الضمان:** يعتمد أصحاب هذه النظرية على أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي و الاقتصادي، و التامين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصاديالمهدد، و يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان أساس التأمين، ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هاته النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي يترتب على التامين بعد إبرامه و من ثم لا تصلح أساسا له، زيادة عن ذلك فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث تحقق أنظمة أخرى للأفراد هاته الخاصية دون أن يطلق عليها صفة التامين.

2- **الأساس القانوني للتامين:**يعتمد هذا الأساس على نظريتين، لكن اختلفوا في كيفية تحديد المعيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتامين الذي ينتج عن الضرر الذي يسببه الخطر،بينما يرى طرف آخر بأن التعويض: هو أي مبلغ تامين يدفعه المؤمن للمؤمن له، و هو المعيار القانونيللتامين، و يقوم هذا الأساس على نظريتين:

---

1 أقاسم نوال، **دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، ماجيستر، جامعة لجزائر، 2001، ص38-39.

نظرية التأمين و الضرر: يرى هذا الاتجاه ان التامين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التامين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل، و هو لا يحقق هاته الحماية إلا إذا كان الهدف منه إصلاح الضررالذي يسببه الخطر و يصيب ذمة الإنسان المالية، و على ذلك فإن الضرر هو أساس التامين.

نظرية التامين و التعويض:يرى انصار هذه النظرية أن أساس التامين ليس الضرر في حد ذاته، و غنما الهدف من التامين هوالتعويض، أي مبلغ التامين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لان التعويض يوجد في كافة أنواع التامين عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التامين.

3- الأساس الفني للتأمين:

يعتمد هذا الأساس على تأسيس التامين وفق أسس فنية و ذلك بإحداث عملية تعاون يقوم بها المؤمن، يعمل على تنظيمها وتجميع المخاطر التي يتعرض لها المؤمن له وإجراء عملية المقاصة وفق قوانين الإحصاء.

نظرية حلول التعاون على سبيل التبادل محل الصدفة البحثية:تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين يواجهون مخاطر متشابهة، فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم ويقتصر دور المؤمن على الإدارة و التنظيم، التعاون بين الأعضاء وفقا لأسس فنية تحدد منذ قبل كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

لقد اعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني مهملة بذلك الأساس القانوني للتامين، و هذا ما يولد نقص فيما مدى فعالية هذه العملية إذا اهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المنفعة للمؤمن و لم تهتم بمركز المؤمن له و حقوقه و التزاماته و بالتالي هناك فجوة في هاته النظرية يستوجب على المشرع استدراكها و ذلك من خلال الجمع بين المعيار القانوني و الفني.

نظرية التأمين كمشروع منظم فعليا: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التامين يتطلب مشروع منظم لانه ليس كباقي العقود لانه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر وإجراء المقاصة و تحديد القسط الذي يدفعه المؤمن و لذلك فإن عقد التامين لابد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فني ،هذا التنظيم هو الذي يعتبر الأساس الفني للتامين، و قد انجبت هذه النظرية عنصرا جديدا و هو المعيار الفني لعقد التامين غير انه غير كافين لان المعيار الذي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التامين حيث يوجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا، دون ان يطلق عليها وصفالتامين[1].

1 اقاسم نوال، المرجع السابق، ص40-41.

الفرع الثاني: أهمية التامين.

للتامين دور اكيد في الحياة الاجتماعيةوالاقتصادية لأي مجتمع فقد نشأ التامين أساسا تلبية لحاجة الافراد، وكوسيلة لتخفيف عبء الخسارة المالية التي يلحق بهم سواء في شخصهم او في ممتلكاتهم نتيجة لتحقيق الأخطار الكثيرة التي تزخر بها الحياة والتي يملكون مواجهتها ولا يستطيعون التخلص منها أو منعها.

وتنعكس أهمية التامين في عدة اتجاهات ندرجها في مايلي[1]:

1- التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار: التامين وسيلة هامة للادخار،فهو وسيلة لتكوين رؤوس الأموال من خلال الإحتياطات المتجمعة لدى شركات التامين والتي يمكن توجيهها لتمويل خطوط التنمية الاقتصادية وتوظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمارات المختلفة وهذا يؤدي إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية.

2- العمل على زيادة الإنتاج: نظرا لما يتميز به التامين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة، مما شجع الأفراد و المنشئات بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات انتاجهم الحالية دون تردد، و بالتالي يساعد في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية.

3- تكوين رؤوس الأموال:و ذلك عن طريق الأقسام التي يدفعها حملة الوثائق، حيث يتم تجميع رؤوس الأموال الضخمة، لتستخدم كعامل من عوامل الإنتاج، الأمر الذي يجعل شركات التامين تؤدي دورا هاما و حيويا في مجال الإنتاجالقومي.

4- التامين عامل من عوامل الوقاية: رغم أن الهدف المباشر للتأمين هو تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق به، إلا أن التأمين يؤدي دورا هاما بطريقة غير مباشرة هو الوقاية من المخاطر و العمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث عن طريق دراستها أسبابها و العمل على تجنب وقوعها بحيث أصبح عاملا من عوامل الوقاية في المجتمع.

5- تسهيل و إتساع عمليات الائتمان وزيادة الدقة التجارية:

عن اتساع الائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، و يلعب التامين في هذا المجال دور بارزا و أساسيا فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال ان يقرض ماله ما لم يطمئن إلىموضوع ضمان هذا المال، و من جهة أخرى يلعب التأمين دورا آخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث نجد أن تاجر الجملة يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من ان الأخير قد أمن على بضاعته و مخازنه من خطر الحريق و السرقة[2].

---

1 إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق ذكره، ص 74-75-79-80.

2محمد حسين منصور، **مبادئ قانون التأمين**، الدار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص11.

الفرع الثالث: أهم تقسيماته.

بالرغم من كثرة الشروط التي يجب أن تتوفر في الأخطار حتى تكون قابلة للتامين إلا أن حاجة الإنسان ولدت أنواع كثيرة منت التأمين بحيث يؤدي حصرها إلى قائمة طويلة من الصعب إستعمالها تماما، لذلكتنشأ الرغبة في محاولة تقسيم هذه الأنواع وتوزيعها في فئات معينة، كما يمكن إجراء تقسيم تبعا لأغراض مختلفة وبذلك نستطيع أن نميز بين أنواع مختلفة من التقسيم نستخلصها في الآتي[1]:

أولا: التقسيم تبعا للخطر المؤمن ضده.

1- التامين على الأشخاص: ويقصد بها التامين ضد الأخطار التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم أيانها تدخل في إطار المناسبات الاجتماعية كالتامين على الحياة و التامين ضد المرض، التامين ضد البطالة، التامين ضد الحوادث الشخصية.....الخ.

التامين على الممتلكات:وهي تأمينات ضد الاخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص

و يدخل في إطارها التامين ضد السرقة،التامين ضد الحرب، تامين الممتلكات ضد الزلازل والبراكين، التامين البحري، تامين المحاصيل الزراعية ضد تقلبات الطبيعة.

2- تامين المسؤولية المدنية: و هي تأمينات ضد الاخطار التي تصيب الأشخاص لا علاقة لهم بهذا الخطر و غنما يكونون هم المتضررين أي أن الذي أصيب بالخطر شخص و الذي تسبب بالخطر شخص آخر هو المسؤول عنه، و يدخل في هذا النوع التامين عن المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات و السفن و الطائرات و كذلك تامين المسؤولية المدنية لأصحاب الاعمال من إصابات العمل و امراض المهن.....الخ.

ثانيا: التقسيم على أساس الإدارة العملية للتأمين.

ونميز بين النوعين التاليين:

1- التامين على الحياة: ويشمل جميع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان مثل دفع مبلغ عند وفاته أو دفع مبلغ معين عند بلوغه سن معين أو ضمان معاش يدفع له خلال فترة معينة من حياته.

2- التأمين العام: هو على عكس التأمين على الحياة أي أنه يشمل على جميع التأمينات ماعدا الحياة و يدرج فيه التأمين البحري و التأمين ضد السرقة، و التأمين ضد الاختلاس و التبديد، و تأمينالطيران و التأمين على الماشية و الممتلكات الحية.

1عبد العزيز فهمي هيكل، **مبادئ التامين**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1985، ص43.

ثالثا: التقسيم تبعا للغرض من التأمين[1].

1- التأمينات الخاصة أو الاختيارية: وهي جميع التأمينات التي يكون فيها الشخص حرا في التأمين أو عدم التأمين مثل التأمين على الحياة و التأمين ضد الحريق و التأمين البحري.

2- التأمينات الاجتماعية أو الإجبارية: و يدخل في هذا الإطار جميع التأمينات التي يفرضها القانون في بعض الدول لأغراض اجتماعية، حيث أن المستفيدين منها لا يساهمون إلا بجزء بسيط في شكل أقساط التأمين مثل تأمين الإصابات في العمل، وامراض المهنة بالنسبة للعمال و غيرها.

رابعا: التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن.

و نميز عدة أنواع منها:

1- التأمين التبادلي: و هو أن يتفق عدد من الأشخاص عندما يتعرض كل منهم لخطر معين و عندما يكون من الممكن تقديرالخسارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر أن يساهموا جميعا في تكوين رصيد يعوض به كل من تحل به الخسارة منهم، و كذلك توزيع الأرباح التي يمكن أن تحقق عن نشاط جمعيتهم فيما بينهم،كما يلتزم كل منهم بدفع حصته من مبلغ إضافي قد تحتاجه الجمعية عندما لا يكفي رصيدها لتعويض الخسائر التي تنتج فعلا عن تحقق الخطر لبعض منهم.

2- التأمين التعاوني:و يقوم هذا التأمين على التعاون، حيث أن الجمعيات التعاونية هي التي تقوم بهذا النوع من التأمين و التي تنشأ فقط لهذا الغرض أو لأغراض مختلفة يكون التأمين واحدا منها، و إذا نظرنا إلى هذه الجمعيات كهيئات تأمين نجد أنها تقوم على التعاون و ليس الربح، كما أنها تقوم بالتأمين للأعضاء و غيرالأعضاء بالإضافة على أن لها رأس مال غير محدود و تكون مسؤولية العضو في هذه الجمعية محدودة القسط الذي يدفعه و هي تشبه إلى حد كبير شركة التضامن.

3- التأمين الذاتي: يقوم هذا التأمين على شكل ادخارات حيث يرى بعض الأشخاص و خاصة منهم رجال الأعمال أن مايدفعونه لشركات التأمين من أقساط يفوق ما تدفعه من تعويضات عند تعرضهم لخطر معين، لذلك يعتقدون أنهم قادرين على تكوين احتياطي خاص بهم يعوضون به الخسائر التي قد تنتج عند وقوع هذا الخطر.

1 عبد العزيز فهمي هيكل، **مرجع سابق ذكره**، ص43-45.

المطلب الثالث:عقد التأمين.

من بين الأشياء المهمة في عملية التأمين، عقد التأمين و الذي سوف نتطرق اليه بالتفصيل في ما يلي:

الفرع الأول: تعريف عقد التأمين و كيفية تكوينه.

1- تعريف عقد التامين: هو إتفاق بمقتضاه يتعهد المؤمن بأن يدفع للمؤمن له مبلغا من النقود في حالة وقوع حادث معين خلال مدة معلومة في مقابل أن يدفع المؤمن له لشركة التأمين مبلغا أو مبالغ أصغر نسبيا من المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه ، ويسمى المبلغ الذي يدفعه المؤمن مبلغ التأمين "أو قيمة التعويض" بحالة الخسارة، كما ان المبلغ الذي يدفعه المؤمن له يسمى بالقسط او الأقساط، و المستند الذي يدل على وجود التعاقد و يحتوي على شروط و التزمات يسمى الوثيقة أو بوليصة التأمين[1].

و قد اعطى المشرع الجزائري تعريفا لعقود التامين، وفقا للمادة 619 من القانون المدني على أن التامين: "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، و ذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[2].

2- كيفية تكوين عقد التأمين: لقيام عقد تأمين يستوجب الأمر توفر الأركان الموضوعية كغيره من العقود الأخرى إلى جانب الشروط التي يفرضها المشرع.

- أولا: أركان عقد التأمين.

سنتبع التقسيم التقليدي لأركان العقد كما هي معروفة: الرضا، المحل، و السبب.

أ- الرضا: يعد الرضا في نظر الفقهاء الركن الأساسي في العقد، و هو يفيد تلاقي إرادة المؤمن له منجهة و إرادة المؤمن من جهة أخرى بطريقة الإيجاب القبول و يجب أن تتوفر الأهلية القانونيةللجانبين و أن تكون الإرادة غير مشبوهة بعيب من عيوب الرضا (الإكراه، الغلط، التدليس، الاستغلال).

ب-المحل: يمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل.

ج-السبب: وهو المصلحة أي الدافع إلى التعاقد ولولا وجوده لما أقدم المؤمن له على التأمين.

---

1 محمد رفيق المصري، **التأمين و إدارة الخطر**، دار وهران للنشر و التوزيع، الأردن،2008، ص211.

2 المادة 619، من قنون رقم (05-10)، المؤرخ في: 20-06-2005، المعدل و المتمم للأمر رقم(75-58)، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، و المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية عدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

- ثانيا: الشروط الشكلية لعقد التأمين.

يشترط المشرع في معظم الدول أن يستوفي العقد بعض الشكليات حيث يمكن أن ينتج أثاره القانونية وهي[1]:

أ- الكتابة: اشترط المشرع الجزائري لإبرام هذا العقد أن يكون مكتوبا، الا انه لم يحدد شكل كتابته و لم يحدد صياغته و لغة كتابة هذا العقد، و ترك ذلك إلى إتفاق الطرفين.

ب-مراحلّ إبرام عقد التأمين من الناحية العملية.

1- طلب التأمين: عبارة عن عرض تمهيدي يمكن للمؤمن العدول عنه لّأنه ملزم لأي من الطرفين و يتحصل على هذا الطلبي من مقر الشركة.

2- وثيقة التامين: هي المحرر الذي يدون فيه عقد التامين، و تتضمن الوثيقة إلى جانب توقيعالطرفين و الكتابة بأحرف واضحة مايلي[2]:

- ✓ إسم كلا الطرفين و عناوينهم.
- ✓ الشيء المؤمن عليه أو الشخص المؤمن عليه
- ✓ نوع الأخطار المضمونة.
- ✓ تاريخ ابرام العقد.
- ✓ تاريخ سريان العقد و مدته.
- ✓ مبلغ الضمان.
- ✓ مبلغ القسط.

1 معراج جديدي، مرجع سابق ذكره، ص65-67.

2 المادة 7 من قانون (06-04) المتعلق بالتأمينات.

الفرع الثاني: عناصر عقد التأمين و خصائصه.

يتكون عقد التأمين من مجموعة عناصر كما لهذا العقد خصائص نستعرضها في ما يلي:

أولا: عناصر عقد التأمين.

بما أن التأمين عقد بين طرفين، مؤمن و مؤمن له من خلاله يتم الاتفاق على مبلغ معين هو القسط المؤمنكما يحتمل المؤمن إمكانية وقوع الخطر، حيث يتعرض المؤمن له في حالة وقوعه، بمبلغ التأمين المحددفي العقد، و على ذلك فإن العناصر الجوهرية لعقد التأمين هي: الخطر، القسط، مبلغ التأمين.

1- الخطر:يأخذ الخطر شكل معين الأول الأول هو مايهدد الإنسان في ذاته أو في ممتلكاته من أحداث ضارة، و هذا يعكس المعنى العام للخطر، و الثاني هو حادث مستقبلي محتمل الوقوع ينبغي لأطراف العقد دخل فيوقوعه.

و لكي يكون الخطر قابل للتأمين لابد من توفر الشروط التالية[1]:

- أن يكون الخطر المحتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة معينة.
- أن يأخذ الخطر شكل الحادث المستقبلي، أن لا يكون التأمين على خطر قد وقع.
- أن لا يكون متعلقا بمحض إرادة أحد الطرفين: فقدان عنصر الإحتمال و أصبح تحقق الخطر هنا بمشيئة هذا الطرف.
- أن يكون مشروعا غير مخالفا للنظام العام: لا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على أعمال تهريب أو المتاجرة بالمخدرات.

2- القسط: القسط هو المبلغ الذي يحصل عليه المؤمن مقابل تحمله الخطر، فهو ثمن الأمان الذي يحصل عليه المستأمن، و هو للمؤمن ثمن الخطر الذي يتحمله، و يشتمل القسط على جملة من العناصر هي[1]:

- ✓ القسط الصافي: وهو الذي يلزم المؤمن له بدفعه للمؤمن سواء دفعة واحدة أو على دفعات متتالية.
- ✓ العلاوات الأخرى: عبارة عن نفقات يتحملها المؤمن لتسيير عقود التأمين، كنفقات تحصيل الأقساط، و نفقات الدعاوى القضائية أو أتعاب الوسطاء.
- ✓ الأرباح: يضيفها المؤمن إلى الصافي.
- ✓ الضرائب و الرسوم: التي يضيفها المؤمن لفائدة خزينة الدولة.

3- مبلغ التأمين: نعني به المبلغ الذي يتفق الأطراف على ضمانه بمقتضى عقد التأمين، فنجده منصوصا عليه صراحة في بنود العقد و يتحدد مبلغ التعويض (مبلغ التأمين) بثلاثة عوامل[2]:

-مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد، مقدار الضرر الذي يلحق المؤمن له، قيمة الشيء المؤمن عليه.

1يحياوي سفيان، نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015، ص14-15-16.

ثانيا: خصائص عقد التأمين.

يتميز عقد التأمين بمجموعة من الخصائص و تتمثل في مايلي[1]:

- 1-عقد التأمين عقد رضائي: يعني أنه لا يعقد إلا بموافقة ادارتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي و القبول و يستلزم الإثباتات الكتابية علة وثيقة التأمين و يوقع من الجانبين.
- 2- عقد التامين عقد ملزم للجانبين: في هذا العقد يأخذ الطرفين صفة الدائن و المدين في نفس الوقت، فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما

المؤمن يلتزم بتعويض الخسارة، فالتزام الأول يكون محققا بينما الإلتزام الثاني يكون معلقا.

- 3-عقد التأمين عقد معاوضة: ونعني بذلك صفة التعويض التي تميز عقد التامين فيدفع المؤمن له قسط مقابل تعويضه على الخطر في حالة وقوعه و يستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته في حالة وقوع الخطر.
- 4- عقد التامين عقد إذعان: و يعتبر هذا الأخير بأنه عقد تعسفي لأن في عقد التامين هناك الطرف القوي الذي يملي شروطه، و ماعلى المؤمن له إلا الرضوخ أو الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية.

5- عقد التأمين عقد إحتمالي: و يقص به أن التامين ينصب على موضوع أو محل ما لم يكن موجودا عند إبرام العقد، بحيث لا يكونبإمكان المتعاقدين معرفة مقدار ما سيؤديه كل منها و مقدار ما سيحصل عليه من هذه العملية بحكم أن ذلك يتوقف على مدى تحقق الخطر المؤمن ضده من عدمه.

- 6- عقد التامين عقد زمني: هو ذلك العقد الذي يكون فيه الزمن عنصرا جوهريا، حيث يلتزم المؤمن بتحمل تعبئة الخطر خلال مدة محدودة، و كذلك فإن المؤمن له ملتزم بسداد الأقساط في مواعيد محددة[2].

1 رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص393.

2 عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، مرجع سابق ذكره، ص126.

الفرع الثالث: انقضاء عقد التأمين[1].

يخضع انقضاء عقد التأمين لأحكام القانون المدني و عقد التامين كغيره من العقود الزمنية ينقضي بانتهاء المدة المتفق عليها من قبل أطراف العلاقة التعاقدية، و من خصوصيات عقد التامين إمكانية تجديد العقد بعد انتهاء مدته من جهة و إمكانية فسخ العقد قبل انتهاء مدته من جه ثانية.

1- إمكانية تجديد عقد التامين بعد نهاية مدته:من خصوصيات عقد التامين هو أنه قابل للتجديد لمدة أخرى بعد نهاية مدته الأصلية، و يتم ذلك بتوافر

الشروط التالية:

- ✓ أن يكون العقد من عقود التامين على الأفراد.
- ✓ أن تنقضي مدة العقد المتفق عليها بمقتضى وثيقة التامين.
- ✓ أن يقبل المؤمن له هذا التجديد و لا يعارض و ذلك بحسب الأشكال التي يحددها القانون.

2- إمكانية انقضاء عقد التامين بالفسخ الخاص الاستثنائي:ينقضي عقد التامين بالفسخ مثله مثل سائر العقود الزمنية الأخرى، ويخضع في ذلك لأحكام القانون المدني سواء كان ذلك بسبب من المؤمن أو المؤمن له أو باتفاقهما، و يستوي الأمر بأن يتم الفسخ بالتراضي أو بالتقاضي أو بقوة القانون وحتى يقع الفسخ بالتراضي أو بالتقاضي أو بقوة القانون وحتىيقع الفسخ لابد من تحقق ما يلي:

- ✓ أن يكون العقد من العقود المحددة المدة.
- ✓ أن يحدد المشرع المدة التي يجوز فيها طلب الفسخ.
- ✓ أن يكون العقد من عقود التأمين ضد الأضرار.
- ✓ أن يقوم الطرف الراغب في ذلك بإخطار الطرف الآخر بهذه الرغبة قبل نهاية المدة التي يحددها المشرع.

1يحياوي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص27-28.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي في شركات التامين.

يعتمد قطاع التأمينات على النظام المحاسبي المالي فيما يلي نبين علاقة قطاع التامين ب SCF:

المطلب الأول: التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين.

يعد التنظيم المحاسبي في شركات التأمين من بين الأسس في سير و تحسين العمل المحاسبي لذلك سوف نبين هذا الارتباط من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

- أولا: تعريف النظام المحاسبي:

" هو عبارة عن محاسبة المالية تقوم بتنظيم المعلومات المالية، يسمحالنظام بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها، و تقييمها، و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة[1].

- ثانيا: وظائف المحاسبة في شركات التأمين:إن اهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي

إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن امثلة أنشطة قطاع التامين، إصدارالوثائق، العمولات، إعادة التامين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات والاستردادات، مصروفاتأخرى.....إلخ[2].

- حيث تقوم المحاسبة في شركات التامين بالوظائف التالية:

- قياس وتحليل وتسجيل الأحداث للعمليات المالية المتعلقة بنشاط التامين في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعات أن يتم التسجيل أولا بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني، بالإضافة إلى تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتامين، مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات والنواتج الختامية لشركات التامين[3].

1 وزارة المالية، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 2007/11/25، الجزائر(3)، ص3.

2 ثناء محمد طعيمه، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص75.

3 احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، 2003، ص 18-20.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي في شركات التامين.

يتميز النظام المحاسبي المالي في شركات التامين بخصائص متعددة وهي[1]:

1- تعتمد مصادر التحويل في مؤسسات التامين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الاعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر التحويل الداخلية.

2- يتمثل المنتج النهائي لمؤسسة التامين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعارثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التامين بالاستعانة بالأساليب الرياضيةالمختلفة، و التقارير المحاسبية في شركات التامين ترتكز على الاحداث المستقبلية.

3- لا يمكن للمؤسسة تحديد مقدار الأرباح او الخسارة بدقة كافية في ختام السنة المالية، ويرجع ذلك لسببين أساسيين:

- ❖ السبب الأول: ان عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها.
- ❖ السبب الثاني: أن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التامين لا يمكن تقديرها أو تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود، وعلى ذلك فإن مبلغ الربح أو الخسارة الناتج في ختام الفترة المالية ما هو إلا مبلغ تقديري، مما يوحي الاحتمالية لنتائج الاعمال في مؤسسات التأمين.

4- يرتبط أيضا بالخاصية السابقة أن طبيعة عمل مؤسسات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليها عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها و ابسط مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق و الفترة المالية للمؤسسة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل و أخرى مدفوعة مقدما و بمبالغ ضخمة، مما يمكن القول معه أن طبيعة نشاط مؤسسات التأمين قد أسبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات و المقدمات و ما يترتب عنها من مسؤوليات و ذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

5- معظم شركات التامين تمارس أنشطتها في كل من أنواع التأمينات بفروعها المختلفة أي تأمينات الحياة و تكوين الأموال، و تأمينات الممتلكات و المسؤوليات، و نظرا لوجود اختلاف بين طبيعة كل منها، و لأغراض تقييم الأداء فإنه يتم إمساك سجلات معينة و حسابات مستقلة لكل فرع من فروع التامين على حدى بحيث يمكن تحديد نتائج كل فرع بطريقة مستقلة[1].

---

1 احمد صالح عطية، مرجع سابق ذكره، ص19-20.

الفرع الثالث: وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين.

يتميز النظام المحاسبي في شركات التامين بوظائف هي[1]:

- **جمع البيانات:** تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية ومثال ذلك استلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها و المعدة تبعا لطبيعتها، و في هذه المرحلة قد يلزم نقلالمعلومات من مكان إلى آخر.
- **معالجة البيانات:** تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات إلى المنتج النهائي و الذي يتمثل في المعلومات، و تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة تبعا لأنواع التأمين و القيام ببعضالعمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات، و يلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نهائية.
- **إنتاج المعلومات:** تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير و معلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات.
- **مراقبة البيانات و انتاج المعلومات:** تتضمن هذه المرحلة جزئين أساسيين، الأول يتمثل بحراسة البيانات و حمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة، و التأكد من أن هذه البيانات صحيحة و كاملة أما الجزء الثاني فيتضمن مراقب عملية معالجة هذه البيانات حيث يتم عمل تغذية رجعية للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية و كيفية معالجتها و الشكل التالي يمثل تلخيصا للوظائف.

و تعتبر هذه الخطوات من الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في شركات التأمين من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة و يجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب، و لكن الأمر يقتضي وفقا للمعيار المحاسبي لشركات التأمين و إعادة التأمين رقم 107 لسنة 1999، تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناولأمور تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائمالمالية، كما أوضح المعيار أيضا أن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين يحتاجونإلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة و ذلك لتساعدهم علىتقييم أداء الشركة و مركزها المالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية كماأنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التيتزاولها الشركة بصورة أفضل[2].

1 حسام عبد الله أبو خضرة، حسن سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص17.

1 عيساوي سعيدة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص50.

وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية، وبالتالي فأن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة و قدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية و كذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول و الالتزامات المثبتة بالميزانية، و على ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة و من أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين.

و يتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية في شركات التأمين و إعادة التأمين و ذلك علىضوء أحكام قانون الإشراف و الرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 و تعديلاته و لائحته التنفيذية و كذا في ضوء الأسس و القواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين.

حيث أن العمليات التي تزاولها الشركات الأخرى فإن الأسس و المتطلبات الخاصة بالشركات الأخرى، و هو ما سيتضح في التطبيق العملي للمحاسبة في شركات التامين و من الدفاتر و السجلات التييتطلبها القانون، و عموما فإن أي نظام محاسبي لابد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصرالأصول، و كذلك لكل عنصر من عناصر الالتزامات و حقوق المساهمين، و يطلق على هذا السجلمصطلح حساب الأستاذ و تحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلاتالمحاسبية، ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم وإدراك المفاهيمالمحاسبية التي تطبق في شركات التامين، وبالطبع فان المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الإلكترونية[1].

1عيساوي سعيدة، مرجع سابق ذكره، ص50.

ونستعرض فيما يلي عناصر النظام المحاسبي في شركات التامين:

الشكل رقم (1): وظيفة النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين.

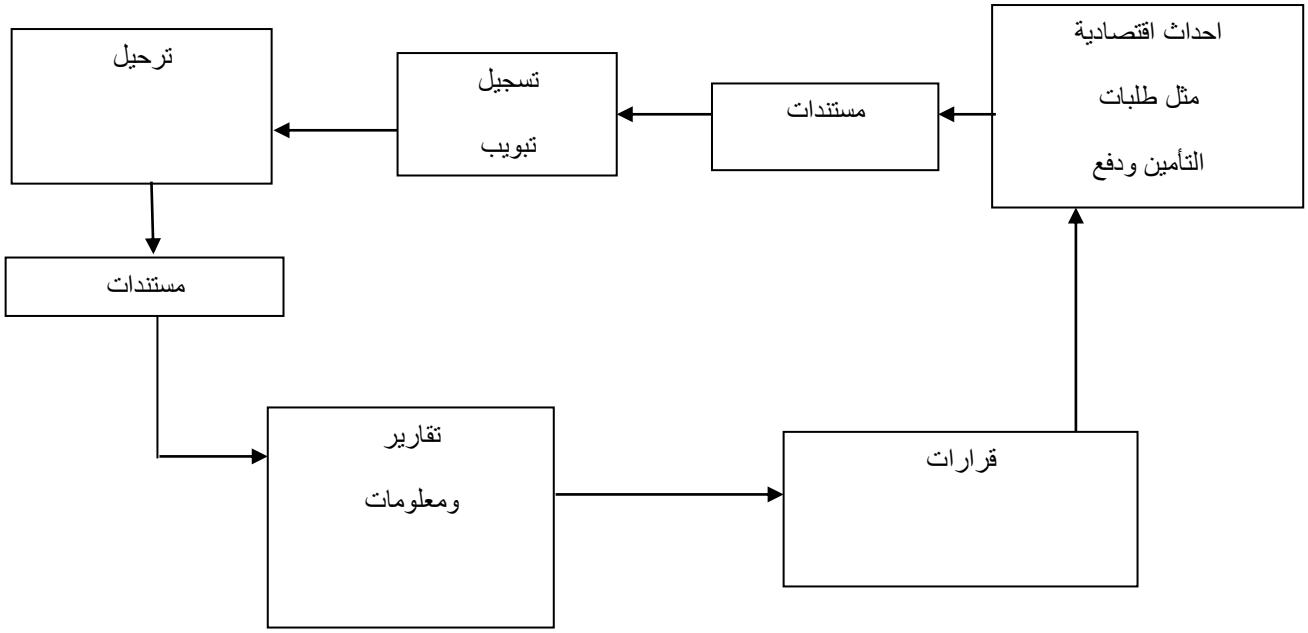

المصدر: حسام عبد الله أبو خضرة، مرجع سابق ذكره، ص18.

المطلب الثاني: هيكلة النظام المحاسبي المالي في شركات التامين.

نستعرض في هذا المطلب هيكلة وتركيبة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.

الفرع الأول: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتامينات.

- عرض مختصر لحسابات شركة التامين[1]:

المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ماعدا حساب 14 و 19)

ح 14/مؤونات تقنية، و يتفرع إلى:

- **حساب 140:** مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين و إعادة التأمين)
- **حساب 141:**مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديونالتقنية)
- **حساب 142:**مؤونات الأخطاء و الكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطنيلمواجهة الأخطاء)

ح19 / ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التامين.

و يتفرع إلى: **ح 190: كيانات ذات صلة،ح 191: كيانات مساهمة، ح 192: كيانات أخرى.**

❖ المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابثةو هي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

❖ المجموعة الثالثة: حسابات المؤوناتو الديون التقنية للتأمين.

- ح 30/ مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التامين على الاضرار"
- ح 31/ مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التامين على الاضرار"
- ح 32/ مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التامين على الأشخاص"
- ح 33/ مؤونات على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص".
- ح 38/ حصة التامين الاقتراني المسند،
- ح 39/ حصة أعادة التأمين المسندة.

❖ المجموعة الرابعة: حسابات الغير (لم تتغير ما عدا حساب 40 و 41).

- ح 40/ الديون الناشئة عن إعادة التأمين و إعادة التامين المشترك.
- ح 41/ المؤمنون، وسطاء التامين و الحسابات الملحقة.

❖ المجموعة الخامسة: الحسابات المالية و هي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

❖ المجموعة السادسة: حسابات الأعباء (لم تتغير ما عدا حساب 60).

- ح 60/ فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات.

❖ المجموعة السابعة: حسابات المنتجات (لم تتغير ما عدا حساب 70 و71).

- ح 70/ الاشتراكات (أقساط الاشتراكات).
- ح 71/ الاشتراكات المؤجلة.

1 Minister de finances, CNC, Avis n) 89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et ou de réassurances, Alger 2011, P3.

الفرع الثاني: القوائم المالية وتسجيل أهم العمليات.

- **القوائم المالية:**

➢ **أولا: الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).**

1-مضمون الميزانية:

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التامين شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية و الصناعية والزراعية.

وأيضا المؤسسات المالية " الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التامين، و الخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة[1].

و يتم تبويب عناصر و بنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التامين و إعادة التامين[2].

2- **العرض والإفصاح في الميزانية[3]:**

- يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول والالتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق او مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة.

- يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بالميزانية. بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط التامين على الأشخاص ونشاط

تأمينات الممتلكات و المسؤوليات، يتعين عليها ان تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجموعة

للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهمالتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى

لتأمين الممتلكات والمسؤوليات.

ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها و بالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية للمجموعة المشتركة.

3-شكل الميزانية (قائمة المركز المالي) أنظر الملحق رقم 01.

1محمودمحمودالسجاعي، **المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين**، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006، ص 207.

2 ثناء محمد طعيمة،مرجع سابق ذكره، ص 115، ص 216.

3 محمودمحمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية**، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007، ص 21.

➢ **ثانيا: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)[1].**

1- مفهوم جدول حسابات النتائج:

و هو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة مع مقابلة الإيرادات و المكاسب و المصاريف و الخسائر عن فترة معينة.

يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حسابات النتائج فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني، و في هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حسابات النتائج، و ذلك على النحو التالي:

- الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الاستثمارات.
- الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية.

و تعد جميع عناصر الدخل و الإيرادات و المصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق.

كما يجب الشركة التي نشأنها حساب الإيرادات و مصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك تأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري مع الأخذ بعين الاعتبار لتسوية الضريبة اللازمة، على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية[2].

2- شكل جدول حسابات النتائج: (أنظر االملحق رقم 02).

1 او سرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق ن،م،م، الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول"النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير، 18 جانفي 2010، ص4، المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، ص 17.

2 محمودمحمودالسجاعي، مرجع سابق ذكره، 2007، ص 18.

➢ **ثالثا: جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)[1].**

1- **أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة:**يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي و استخدام الطريقة المباشرة.

2- **أهمية جدول تدفقات الخزينة:**يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء، كما تفيد مستخدميها في صنع القراراتالمتعلقة بتخصيص الموارد النادرة و تقييمها و تساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينةفي تقرير قدرة الشركة على:

- توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- مقابلة الالتزامات المالية الممثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات.
- معرفة التغيرات النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة الشركة.
- الحصول على تمويل خارجي عندما يكون ضروريا.

هذا الجدول يساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة الماليةوتشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والالتزامات النقدية، واليسر يعني قدرة الشركة على الاستجابة والتكيفمعالأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.

ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين إلى تحليل تدفقات الخزينة عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الأسهم.

وبالرغم من أنهم ينظرون إلى تدفقات الخزينة على انها أداة هامة مكملة و تفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة، بسبب سوء فهم الأرباح المحاسبية التي تم إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي.

3- **شكل جدول تدفقات الخزينة: (أنظر الملحق رقم 03).**

2 ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق ذكره، ص235، ص 256.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية)[1].

يشترط المعيار[1]، ان تقدم المؤسسة في جدول تغير الأموال الخاصة ما يلي:

- بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8).
- السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات
- الناتجة من الربح أو الخسارة، وكل بند من الدخل الشامل الآخر.
- كما يضيف المعيار بأن يتم عرض أما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات،
- مبالغ الحصص المعترف،
- كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة، ويمكن عرض أهم العناصر المكونة لجدول تغيير الأموال الخاصة في الملحق الموالي.

3 شكل جدول تغير الأموال الخاصة: (انظر الملحق رقم 4).

1 قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستير تخص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2010، ص 7.

- **التسجيل لأهم العمليات:**

➢ **أولا:** تقوم شركات التأمين بتسجيل أقساط التأمين على ثلاث مراحل كالتالي[1].

1- مرحلة إثبات عملية التأمين: تتم بإمضاء العقد و ينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن له.

411		**من ح/ أقساط صادرة للتحصيل**	***	
	7000	**إلى ح/ القسط التجاري (الصافي)**		***
	7003	**ح/ القسط التجاري (الإضافي)**		***
	4451	**ح/ الرسم على القيمة المضافة**		***
	4671	**ح/ صندوق الكوارث الطبيعية**		***
	4427	**ح/ طابع الحجم**		***
		التسجيل المحاسبي لعملية التأمين		

2- مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد.

512		**من ح/ البنك**	***	
أو				
513		**ح/ الصندوق**		
	411	**إلى ح/ أقساط صادرة للتحصيل**	***	
		التسجيل المحاسبي لتسديد القسط		***

1 نور الدين بعيليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية و جبائية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011/2010، ص 58

3- تحويل الحقوق لمستحقيها: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها.

4451		**من ح/ الرسم على القيمة المضافة**	***	
4671		**ح/ صندوق الكوارث الطبيعية**	***	
4427		**ح/ طابع الحجم**	***	
	512	**إلى ح/ البنك**		***
		تحويل الحقوق لمستحقيها		

- **ثانيا: تسجيل التعويضات[1].**

عند وقوع أي حادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في أجل (48 ساعة من وقوع الحادث)، حيث يقوم الخبير بتقييم الأضرار وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة، وتسجل العملية محاسبيا كالآتي:

1- عملية إثبات الأضرار و المصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة:

6000		**من ح/ اضرار على العمليات المباشرة**	***	
6003		**ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار**	***	
	3060	**إلى ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة إثبات الأضرار و المصاريف (حقوق الغير)**		***

1 نور الدين بعيليش، مرجع سابق ذكره، ص 62.

2- عملية التسوية (تسديد التعويضات): هنا تكون المراحل التالية[1].

أ- **المرحلة الأولى:** مبلغ التقييم = مبلغ التسوية.

3060		**من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة**	***	
	53	**إلى ح/ النقديات**		
		تسديد الأضرار و المصاريف على العمليات المباشرة		***

ب-المرحلة الثانية:

مبلغ التقييم > مبلغ التسوية (في هذه الحالة نعكس قيد الإثبات بقيمة الفرق بين مبلغ التقييم و مبلغ التسوية)

3060		**من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة**	***	
	6000	**إلى ح/ اَضرار على العمليات المباشرة**		
	6003	**ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار**		***
		تخفيض مبلغ الأضرار و المصاريف للدفع		***

1 نور الدين بعيليش، مرجع سابق ذكره، ص 62.

- عملية التسديد[1]:

3060		**من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العملياتالمباشرة**	***	
	53	**إلى ح/ النقديات**		
		تسديد مبلغ الأضرار و المصاريف الملحقة		***

ج- المرحلة الثالثة: مبلغ التقييم < مبلغ التسوية.

- إثبات الزيادة في مبلغ الأضرار و المصاريف الملحقة:

6000		**من ح/ اضرار على العمليات المباشرة**	***	
6003		**ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار**		
	3060	**إلى ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة**	***	
		تخفيض مبلغ الأضرار و مصاريف الدفع		***

- عملية التسديد:

3060		**من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العملياتالمباشرة**	***	
	53	**إلى ح/ النقديات**		
		تسديد مبلغ الأضرار و المصاريف الملحقة		***

1 نور الدين بعيليش، مرجع سابق ذكره، ص 62.

الفرع الثالث: محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية.

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف و القياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، و ذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن رفع الأداء و العمل المحاسبي لهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لهامصداقية و موثوقية أكبر بالنسبة إلى المستثمرين و الأطراف الأخرى.

- **أولا: المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين.**

- **جدول رقم (01): المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين.**

معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	
IAS 1	عرض القوائم المالية
IAS 19	محاسبة (او الاعتراف) منافع المستخدمين
IAS 32	عرض الأدوات
IAS 39	الاعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS 4	عقود التأمينات
IFRS 7	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها

Source : KERVAZO Valérie, Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne,

- المعيار IFRS 4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحدي المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأميناتحيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة للمعيار IAS1، "عرض القوائم المالية" الذي أوجد القاعدة الجديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكنللكيان المقارنة بينهما مع الفترات السابقة و كذا القوائم المالية الصادرة عن الكيانات الأخرى في نفس القطاع، أما المعيارIAS19، المتعلق بمنافع المستخدمين[1].

وفيما يخص المعيار IFRS32 وIAS7وIAS 39، كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية.

1 KERVAZO Valérie, IFRS : principes et valorisation en Epargne, Mémoire d'Actuariat présenté en Novembre 2009, devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaires, UNIVERSITE PARIS, DAUPHINE, P15.

➢ **ثانيا: المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS4[1].**

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم **(4)**، هو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة التأمين.

أ- **مشروعّ إعداد هذا المعيار**:المعيار IFRS4 "عقود التأمين" تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمين.

فتطبيقه يكون على مستوى كل المؤسسات التي تتاجر بعقود التأمين وتهتم بطريقة تسجيلها المحاسبي، (طريقة الاعتراف بهذه العقود من خلال سجلاتها المحاسبية وكيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية)، وهذا انطلاقا من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد وهو ما يجعل هذا النوع من النشاط خاص جدا، وليس على أساس الطبيعة القانونية التي يطبقها هذا النوع من الشركات.

ولقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005، حيث أن مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمت من خلال مرحلتين، ففي خلال المرحلة الأولى تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية، لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية واختبارات كفايةالخصوم ومحاسبة الظل، كما أن المعايير الوطنية أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لميسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم.

ولقد جاءت المرحلة الثانية لتمحو كل هذه التشوهات عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات أو الخصومة المرتبطة بالقيمة السوقية، و رغم أن هناك اختلاف في الرزنامة الزمنية لتطبيق المرحلة الثانية مع باقي معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لازالت قيد الإعداد، والملاءة (القدرة على السداد)، و التي تبنها البرلمان الأوروبي، فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بينالمرجعيتين، و لقد مر هذا المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة، و التي يمكن إنجازها فيما يلي[1]:

---

2 نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 04/03 ديسمبر 2012، ص 17.

التي **مراحل إنجاز هذا المعيار**:

- سنة 2005: نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار IFRS4 الأمر بمعيار يمثل تعديلات جد محدودة، والتي كانت تسمح بإجراء العديد من التطبيقات المحاسبية،المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي.
- ماي 2007: عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، و لقد استقطبت هذه الوثيقة 162 جواب، و في معظمها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.
- سنة 2009: التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تجارب من خلال ستة عشرة (16) شركة تأمين (المختصة في التأمين على الحياة و غيرها، و كذا في شركات إعادة التأمين).
- سنة 2010: إصدار مسودة الإعلان (29 جويلية2010)، التي تحوي المرحلة الثانية من هذاالمعيار.
- المرحلة القادمة IFRS4: لقد حدد آخر أجل للتعليق على مسودة الإعلان في 30 نوفمبر 2010،كما أن النسخة النهائية لهذا المعيار التي يمكن تطبيقها ستكون أفق 2013-2014، كما أن هذه النسخة الثانية من المعيار ستحوي على إجراءات تنفيذ القدرة على السداد الثانية التي تنبتها المرجعية الأوروبية.

1 نبيل بوفتيح، سحنون بونعجة، مرجع سابق ذكره، ص17.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

لقد أعتبر التوجه نحو عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر ضرورة حتمية تبعا لمتطلبات المحيط الاقتصادي العالمي الحالي، و فشل النظام المحاسبي القديم في ملائمة المستجدات الاقتصادية التي تستدعي توافق مع المعايير المحاسبية الدولية، و التي جاءت في النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفرع الأول: دوافع وأهداف تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

- **أولا: دوافع تبيني النظام المحاسبي المالي.**

أصبح المخطط المحاسبي الوطني PCN، في ظل التوجيهات الاقتصادية الجديدة، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، و ذلك لأسباب خارجية و أخرى داخلية و هي:

1- الدوافع الخارجية:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و مشروع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- ظهرت في عدة بلدان، احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص و ذلك بعدما تحولت مهمة الدولة، من راعية لهذت القطاع إلى مشرفة عليه.

- عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.

- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار اقتصاد عالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية[1].

1 جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية"وفق النظام المحاسبي المالي"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011، ص10-11.

- يشترط عند الطلب للاستفادة من اية خدمة كانت من الأسواق المالية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة وموثقة، و موحدة و معدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك لتسهيل نقل المعلومات الاقتصادية و لعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات[1].

2- الدوافع الداخلية:

- تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي و التجاري، من طرف فعال إلى دور منظم.

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى و التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.

- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى مستلزمات جبائية، و تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة و فقط.

- أصبحت النظرة القانونية، في المخطط المحاسبي الوطني، تطغى على النظرة الاقتصادية.

- بحثا عن أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل للإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ "الحيطة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ " الصورة الوفية"[2].

- يفتقر نظام سنة 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

---

1 جمال لعشيشي، مرجع سابق ذكره، ص10-11.

2 بودلال علي، مكيوي المولودة لمريني سمية، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS–IAS) و المعايير الدولية للمراجعة (IAS)، التحدي، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر، 2011، ص7.

- خوصصة المؤسسات العمومية للمتعاملين المحليين أو الشراكة مع الشركات الأجنبية بما يستدعي فتح رأس المال و تفعيل دور السوق المالية لتشجيع الاستثمارات المالية، و بالتالي استعمال المحاسبة كأداة للتقييم بالنسبة لهذه المؤسسات[1].

➢ **ثانيا: أهداف تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر.**

سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بلا شك في تحسين جودتها و سيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تقريب الممارسات المحاسبية من ممارسات المحاسبة الدولية القائمة على معايير المحسبة الدولية.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية و أكثر شفافية[2].
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ " الصورة الوفية و العادلة".

و هذا فضلا عن الأهداف التالية:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة و الفروع للمؤسسة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم[3].

---

1 بودلال علي، مكيوي المولودة لمريني سمية، مرجع سابق ذكره، ص7.

2 جمال لعشيشي، مرجع سابق ذكره، ص10–11.

3 صبيحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، و أثره على جودة المعلومة، مذكرة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص133.

ومنه نستخلص أن الهدف من النظام المحاسبي الجديد، هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساس المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الآخرى مثل: البنوك والموردين والزبائن وإدارة الضرائب.....الخ. لأن المستعملين الأساسين المستهدفين، أولا في النظام الجديد، عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم، وأصبحت الملومات كمية ونوعية في نفس الوقت.

الفرع الثاني: فوائد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

7 إن تطبيق المؤسسة الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية في ظل النظام المحاسبي المالي، قد ينجر عنه فوائد جمة تعود على الاقتصاد ككل وعلى المؤسسة نفسها، نذكر من أهمها:

- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين و ضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- قراءة جيدة للقوائم المالية من طرف مختلف المستعملين.
- تحسين نظام المعلومات للمؤسسات بفضل تنوع المعلومات التي سيقدمها النظام.
- أفضل فهم لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق، بما فيها السلطات العمومية.
- يساعد على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات.
- تبني و تطبيق الممارسات المحاسبية العالمية من شأنه فتح الأبواب للمنافسة على المستوى الدولي[1].
- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال مكن ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغييرات عليها)

1 Arif salah-Eddine, Djafri Omar, Au-delà d'un simple changement d'une nomenclature comptable : La mise en œuvre du système comptable financier algérien, Séminaire international sur le système comptable financier face aux normes comptable internationales (IAS/IFRS) et aux nomes d'audit internationales (IAS) : Le défi, Univ-Saad Dahlab-Blida, 13 et 14 Décembre 2011,P4.

- الإنتقال من محاسبة المعالجة إلى محاسبة الحكم، يسمح بتسهيل عملية إجراء التحليل المالي في المؤسسات، مما ينجر عنه تذليل صعوبات التحليل المالي وفق المخطط المحاسبي الذي لا يوفر المعلومات المالية الكافية وبصورة ميسرة ومباشرة، مما يصعب معها تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ويجعل المقارنة غير ممكنة في ظروف التضخم.
- تغيير مصطلح المحاسب إلى مصطلح محضر أو معد القوائم المالية (مساهمة الجميع في إعداد القوائم عن طريق الحكم الشخصي للمسيرين واللجوء إلى مكاتب الخبرة لعملية تقييم الممتلكات).
- تحميل المسؤولية لجميع الأطراف معدي أو محضري القوائم المالية، (لا تقع المسؤولية على المحاسب فقط).
- تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد الدولي مما يسمح للمؤسسات الجزائرية زيادة درجة قراءة المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى المؤسسات الأجنبية عند إعدادها بلغة محاسبية موحدة.
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي من خلا تنشيط سوق الأوراق المالية، عن طريق تطوير بورصة الجزائر، لتصبح أكثر حيوية بواسطة مؤسسات مسعرة تلتزم بمعايير محاسبية دولية، تضمن مستوى عال في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين.
- تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيم العادلة[1].

1 بودلال علي، مكيوي المولودة لمريني سمية، مرجع سابق ذكره، ص7-8.

الفرع الثالث: ماهية النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

لقد اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا يستجيب للمعايير الدولية المحاسبية منذ 2007، وبدأ هذا النظام حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2010، وأصبح إجباري التطبيق على كل المؤسسات الاقتصادية التي تحكمها قواعد القانون التجاري.

❖ **تعريف النظام المحاسبي المالي:**

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07/ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن " المحاسبة الملية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

❖ **مستعملي القوائم المالية:**

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين سواء من داخل أو خارج المؤسسة، ومن اهم مستخدمي هذه التقارير[2].

- المسيرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة.
- ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين الآخرين).
- الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط والهيئات الأخرى للتشريع والمراقبة).
- المتعاملين الآخرين مع المؤسسة كشركات التأمين، الأجراء، الموردون والزبائن.

كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

❖ **بنية النظام المحاسبي المالي الجديد:**

يحتوي الإطار المحاسبي الجديد على سبع مجموعات أساسية، و هي كما يلي:

- ✓ الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال.
- ✓ الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة.
- ✓ الصنف الثالث: حسابات المخزونات.
- ✓ الصنف الرابع: حسابات الغير.
- ✓ الصنف الخامس: الحسابات المالية.
- ✓ الصنف السادس: حسابات الأعباء.
- ✓ الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

---

1 الجريدة الرسمية عدد 74، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجزائر، 2007، ص3.

2 جمال لعشيشي، مرجع سابق ذكره، ص17.

أما الأصناف 0 و8 و9، يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير.

❖ **عناصر القوائم المالية:**

- الميزانية: تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة، يحتوي على أرصدة فقط، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- جدول حسابات النتائج:ترتب فيها الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.
- جدول تدفقات الخزينة:يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، و يتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة (الميزانية وحسابات النتائج) ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييمك قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة.
- جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

1. الملحق: ملحقات تحتوي الطرق المحاسبية المعتمدة، وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية وحسابات النتائج[1].

❖ **تنظيم المحاسبة:**

نص القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على ضرورة إمتثال المؤسسات الملزمة بتطبيقه إلى التنظيم التالي[2]:

- ✓ تمسك المحاسبة المالية بالعملة الصعبة.
- ✓ تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج.
- ✓ تسند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو دعامة أخرى.
- ✓ مسك الدفاتر المحاسبية، وتشمل دفتر اليومية، ودفتر الأستاذ، ودفتر الجرد.
- ✓ تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي.
- ✓ لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من عناصر الخصوم، ولا بين عنصر من عناصر الأعباء وعنصر من عناصر الإرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

---

1 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS, ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 27-28.

2 بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، الجزائر، 2010، ص 179.

المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت محاسبة عقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، ومؤسسات التأمين بصفة خاصة، وكل منها نوقشت بطريقة مختلفة عن الأخرى، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض من الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا، وأهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات سابقة محلية باللغة العربية.

1-دراسة مذكرة ماستر للطالب وانيس لحسن، سنة 2018-2019، بجامعة محمد خيضر-بسكرة-[1]:

أجرت هذه الدراسة تحت عنوان "محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي"، حيث قام الباحث بدراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة المغير، و ذلك حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في الجزائر و مدى مواكبتها للتطورات و المستجدات التي تأتي بها المعايير الدولية للمحاسبة و التقارير المالية، فقد تمت الدراسة في حل إجابات لتساؤلاته في هذا الموضوع وكانت مجمل تساؤلاته كما يلي:

لمؤسسات التأمين خصوصيات في معاملاتها كغيرها من المؤسسات الأخرى التي تسعى لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، وبالتالي من الطبيعي أن يكون لها محاسبة خاصة تعالج فيها جميع عملياتها المالية، من جمع الأقساط وتوظيف المدخرات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها، إلا أن الإشكال الذي سيطرح هو " كيف تتم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في شركات التأمين الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي".

1 وانيس لحسن، محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018-2019.

2- دراسة مذكرة ماستر للطالبتان (زلاق حليمة، مداس فريال)، سنة 2019-2020، بجامعة برج بوعريريج[1]:

أجرت هذه الدراسة تحت عنوان "محاسبة عقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية للإبلاغ المالي"، حيث قامت الباحثتان بدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وكالة برج بوعريريج، خلال الفترة 2019-2020.

كما هدفت دراستهما، إلى معالجة محاسبة التامين من منظور المعايير، و إبراز أهم المفاهيم و التقنياتالخاصة بقطاع التأمين، و التركيز على جانب التنظيم المحاسبي في شركات التأمين سواء من الجانبالأجنبي الذي يتمثل في المعايير الدولية المتعلقة بالتأمين، و الجانب المحلي فقد تم التركيز على مختلفالمبادئ و القواعد التي تحكم محاسبة التأمين بالإضافة إلى مكونات هذا القطاع في الجزائر حيث قامت الباحثتان في البحث عن إجابات للتساؤلات موضوع الدراسة، وكانت مجمل تساؤلاتهماكالآتي:

- " ما مدى توافق محاسبة شركات التأمين في الجزائر مع المعايير الدولية للتقرير المالي".

1 زلاق حليمة، مداس فريال، محاسبة عقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مذكرة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2019-2020.

3- دراسة مذكرة ماستر للطالب يحياوي سفيان، نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.

أجرت هذه الدراسة تحت عنوان"نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين" حيث قام الباحث بدراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA البويرة، وذلك حول الدور الكبير الذي تلعبه المحاسبة في الحفاظ على كيان أي مؤسسة اقتصادية من بينها شركات التأمين، وهذا بتلخيصها لجميع المعلومات حول العمليات التي تقوم بها هذه الاخيرة، مما يلقي الضوء حول حالتها المالية، وينير المسير حول القرارات التي يمكن ان يتخذها، بحيث قام الباحث في البحث عن إجابات للتساؤلات موضوع الدراسة، وكانت مجمل تساؤلاتهماكالآتي:

- " كيف يكون النظام والعمل المحاسبي في شركات التأمين"

4- دراسة رسالة دكتوراه للمترشحة طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

أجريت هذه الرسالة تحت عنوان" دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية" حيث قامت المترشحة بدراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، بحيث كان موضوع الرسالة يحول إلى محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الإبلاغ المالي الدولية والمنصوص عليهما من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين الجزائرية على تطبيق الإطار النظري للمحاسبة المالية وفقالمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى الاطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة بنيتها المالية بشكل خاص و توعية وتنبيه المسؤولين في شركات التأمين الجزائرية بمدى أهمية محاسبة التأمين ودورها في تحديد القرارات في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية مع قياس مدى اهتمام المسيرين في الشركات الجزائرية للتأمين ومدى اعتمادهم على المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات.

---

1 يحياوي سفيان، نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.

2 طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة.

1- مذكرة الطالب وانيس لحسن:

من خلال دراستنا للموضوع استطعنا التوصل إلى النتائج التالية[1]:

الجزائر اعتمدت نظاما محاسبيا مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة، و يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر، ومتطلبات كالمعايير المحاسبية الدولية، عبر تكييف نظام محاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية، وتشكل الدراسة إطارا للنظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين، حيث تترابط العمليات مع بعضها البعض بشكل يغطي الجوانب الفنية لكافة المعاملات المتعلقة بأنشطة مؤسسات التامين، و إن لقطاع التأمين عدة خصائص تميزه عن باقي القطاعات في جانبه التنظيمي و المحاسبي، و من اهم هذه الخصائص أن إيرادات نشاط التأمين و المتمثلة في الأقساط المحصلة، تسبق النفقات المقابلة لها و المتمثلة أساسا في التعويضات التي ستمنح في حال تحقق الخطر المؤمن منه، و مؤسسات التأمين لا يمكنها تحديد مقدار أرباحها او خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية، و يرجع ذلك إلى سبب أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها، و تتمثل أهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسات التامين في تطوير أداء التنظيم المحاسبي و كذا الرقابة على العمليات المالية و الفنية التي تتم في مؤسسات التأمين، مما يحقق فرص إلتقاء أهداف المساهمين و المشتركين، الأمر الذي يسهم في تطور مقامات النمو و التقدم لتلك المؤسسات و بالتالي استمرارية وجودها في المجتمع.

2- مذكرة الطالبتان (زلاق حليمة، مداس فريال):

من خلال دراستا للموضوع استطعنا التوصل إلى النتائج التالية[2]:

النظام المحاسبي المالي تم تكييفه تبعا لأسس و قواعد معايير المحاسبة الدولية و لم يكن الهدف من النظام المحاسبي المالي الإصلاح للتغيير، و يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة أو القطاعات الأخرى ولعل من أهم وأبرز ذلك خصوصية الحسابات أي هناك حسابات خاصة بهذا القطاع.

و تكمن أهمية النظام المحاسبي الجديد في شركات التأمين في تطوير أداء التنظيم المحاسبي و الرقابة على العمليات المالية و الفنية في إطار شركات التأمين، و الحسابات العامة و الإجمالية التي تخدم أهداف الرقابة و الضبط الحسابي، مما يساعد شركات التأمين على تحقيق أهداف النظام المحاسبي، و تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات الشركة حيث تتماشى في تبويبها مع طبيعة نشاط الشركة[2].

1وانيس لحسن، مرجع سابق ذكره.

2 زلاق حليمة، مداس فريال، مرجع سابق ذكره،

3- مذكرة يحياوي سفيان:

من خلال دراستنا للموضوع استطعنا التوصل إلى النتائج التالية[1]:

الهدف من التأمين هو التقليل من الاضرار المحتمل توقعها في المستقبل، فهي وسيلة لحماية للفرد وممتلكات، بحيث تقوم شركات التأمين بتوفير غطاء حماية يعمل على تحويل تأثير مختلف انواع المخاطر التي قد تتعرض لها الى مؤسسات مهنية مهيئة وقادرة على تحمل أثار مثل هذه المخاطر من بين هذه الشركات شركات اعادة التأمين، كما أن غياب الثقافة التأمينية يعد من اهم العراقيل التي تواجه نشاط التأمين في الجزائر كمايمكن في بعض الحالات ان تحقق شركات التأمين خسارة في احد فروعها مثل فرع التأمين على السيارات او التأمين ضد الاخطار الفلاحية، فهنا يكون للمحاسب دور فعال داخل شركات التأمين، حيث يسجل كل حركة مالية تخص المدفوعات ،و المقبوضات فهو يتحمل مسئولية كاملة على كل سنتيم يدخل او يخرج من هذه الوكالة.

4- رسالة المترشحة طبايبية سليمة:

من خلال استطلاعنا للرسالة ومحتواها استطعنا التوصل إلى النتائج التالية[2]:

إن عقد التأمين بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) عقود التأمين هو العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة)، بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة، وبذلك فإن العقد لا يكون عقد تأمين إلا إذا نقل مخاطر التأمين الهامة، ولا تكون مخاطر التأمين هامة إلا إذا كان من شأن الحدث المؤمن منه أن يؤدي بشركة التأمين إلى دفع منافع هامة إضافية بأي صورةكانت، بالإضافة إلى أنه يوجداتفاق عام على أن الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي المتكون من أهداف ومبادئ مترابطة مع بعضها، والتي تؤدي بدورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، تساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وتقديرهم في الإبلاغ المالي، كما يعزز من قابلية المقارنة للإبلاغ المالي للمشاريع.

---

1 يحياوي سفيان، مرجع سابق ذكره.

2 طبايبية سليمة، مرجع سابق ذكره.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل و لو بشكل مختصر إبراز و توضيح مختلف المفاهيم و التقنيات التي يستند عليها نشاط التامين، و التي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، فلاحظنا أن النشاط الاستثماري يمثل جزءا هاما من نشاط شركات التامين، كما تطرقنا على التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، حيث ان المحاسبة في شركات التامين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التاميلية التي تزاولها هذه الشركات، و انها تخضع بالإضافة إلى المعايير و الأعراف المحاسبية إلى القوانين المنظمة لنشاط التامين، و التي تحدد كذلك شكل قوائمها المالية و محتواها، كما تعتبر مؤسسات التأمين في عصرنا هذا العصب الحقيقي للحياة الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها مما يجعل أهميتها تزيد يوم بعد يوم في حياة الافراد باعتبارها شخص معنوي يتمتع بالاستقلال المالي تتخذ شكل مؤسسة خدمية ذات طابع اقتصادي تبيع سلعة تسمى الأمان، و ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن و المؤمن له فحسب بل هو أيضا عملية تقوم أسس فنية و هي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن.

الفصل الثاني:

الأدبيات التطبيقية الدراسة الميدانية لمحاسبة عقود التأمين.

(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR 219 حاسي مسعود)

تمهيد:

بعد عرض الإطار النظري للدراسة من خلال الفصل السابق والذي يهيئ الأرضية لمشكلة محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إلقاء نظرة شاملة على على أهم المعايير الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين ومدى تطورها، بحيث يأتي الجانب الميداني لدراسة الثقافة التنظيمية وذلك من خلال الإجراءات التي سوف يتم إتباعها من خلال الدراسة الاستطلاعية، بحيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية لمحاسبة عقود التأمين و فق النظام المحاسبي المالي، مما أدى بنا إلى اختيار شركة اقتصادية تنشط في قطاع التأمين وهي من بين اهم الشركات الرائدة و الفعالة في مجال التأمين في الجزائر، الا و هي الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR، بحيث قمنا بدراسة ميدانية على إحدى الوكالات التابعة لهذه الشركة و التي تنشط في مدينة حاسي مسعود، ولقد تطرقنا في هذا الفصل الى النظام المحاسبي المالي من خلال تقديمه والتطرق إليه ولمختلف المعالجات المحاسبية والقوائم المالية تبعا للمباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم عام لوكالة CAAR 219 حاسي مسعود.
- المبحث: الثاني: تسجيل العمليات المحاسبية على مستوى وكالة CAAR 219 حاسي مسعود.

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

المبحث الأول: تقديم عام لوكالة CAAR 219 حاسي مسعود.

كانت دراستنا لمحاسبة شركات التأمين تقتصر على الجانب النظري وذلك من خلال تطرقنا له في الفصل السابق ولاكتمال ذلك لابد من وجود فصل تطبيقي حيث قمنا بدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR 219 حاسي مسعود، وبداية تم تقديم شامل للشركة ودراسة حالة حقيقية وبعدها انتقلنا إلى مقارنة بين النظامين.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR219

تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، من أوائل شركات التأمين في الجزائر تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، موضوعة تحت وصاية وزارة المالية[1].

- **أولا: نشأة الشركة:**

الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين (CAAR)هي شركة عمومية ذات أسهم، أنشأت في 08 جوان 1963، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 17 مليار دينار جزائري، بلغ رقم أعمالها 1,144 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2020، و هي شركة عمومية اقتصادية تمارس كل أنواع التأمين، مع العلم ان المؤسسة الأم تشتمل على ست وحدات جهوية موزعة على القطر الوطني، بالإضافة الى هذا فأن كل وحدة تحتوي على عدد معتبر من الوكالات، يبلغ عددها (93وكالة) متواجدة في مختلف ولايات الوطن، و يبلغ مجموع عدد عمالها 1940 عامل.

- الوحدات الجهوية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

الوحدة الأولى: المديرية العامة

الوحدة الثانية: وحدة الشراقة، تحتوي على 20 وكالة.

الوحدة الثالثة: وحدة عنابة، تحتوي على 23 وكالة.

الوحدة الرابعة: وحدة وهران، تحتوي على 18 وكالة.

الوحدة الخامسة: وحدة قسنطينة، تحتوي على 13 وكالة.

الوحدة السادسة: وحدة بوزريعة، تحتوي على 19 وكالة.

1 Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance , DECOUVREZ LA CAAR , www.caar.dz, le :15/05/2022

➢ **ثانيا: وكالة CAAR 219 حاسي مسعود.**

تأسست وكالة CAAR 219 حاسي مسعود، الكائنة بحي 200 مسكن بتاريخ: 1991/05/19 تحت القرار رقم: 3068/91 بتاريخ 1991/05/10 بالجزائر العاصمة، و تعتبر وكالة حاسي مسعود إحدى الوكالات التابعة للوحدة الثانية 200 الشراقة[1].

ويعتبر نشاط الشركة نشاط تجاري يهدف لتحقيق الربح مع تقديم خدمات للمستهلك ونظرا للازدياد المستمر في الطلب وكثرة الحوادث، وبالإضافة كذلك الى الاتفاقيات المبرمة بين شركة سوناطراك و الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، ولتقريب المعاملات التأمينية بين الشركتين، لجأت الشركة الأم إلى توسيع نشاطها الأساسي وتوفير الأمان وتقريب الإدارة من المؤسسات البترولية، باستحداث وإنشاء وكالة حاسي مسعود CAAR 219.

- **معلومات تخص وكالة التأمين CAAR 219 حاسي مسعود:**

الجدول رقم (02): يبين بعض ما تحتويه الوكالة.

التسمية	الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين
سنة التأسيس	1991
العنوان	حي 200 مسكن عدل حاسي مسعود
الهاتف والفاكس	029 78 96 08/09
البريد الإلكتروني	Caar219_hmd@yahoo.fr
رمز الوكالة	رمز 219
مدير الوكالة	رزقي بشير الدين
عدد العمال	07 عمال

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة و المالية وكالة CAAR 219.

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

- **اهداف شركة التأمين CAAR219:**

ويمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

1- المحافظة على مكانتها كرائد في سوق التأمين.

2- العمل من أجل الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال رفع البحث عن الفرص، خاصة في الأخطار المختلفة، وتحسين المستوى الوظيفي للعمل.

3- تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، والبحث عن إرضاء عدد أكبر من الزبائن من خلال التحسين المستمر، جودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة وقوع الضرر.

4- طرح منتجات جديدة للتأمين يتماشى مع متطلبات الزبائن.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين CAAR219.

بعد إلغاء عملية التخصيص للعمليات التأمينية لكل شركات التأمين منهم شركة CAAR، تم صياغة هيكل تنظيمي من أجل ضمان خدمة أفضل للزبون وللاستجابة لحاجيات السوق وهو على النحو التالي:

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لوكالة CAAR 219 بحاسي مسعود.

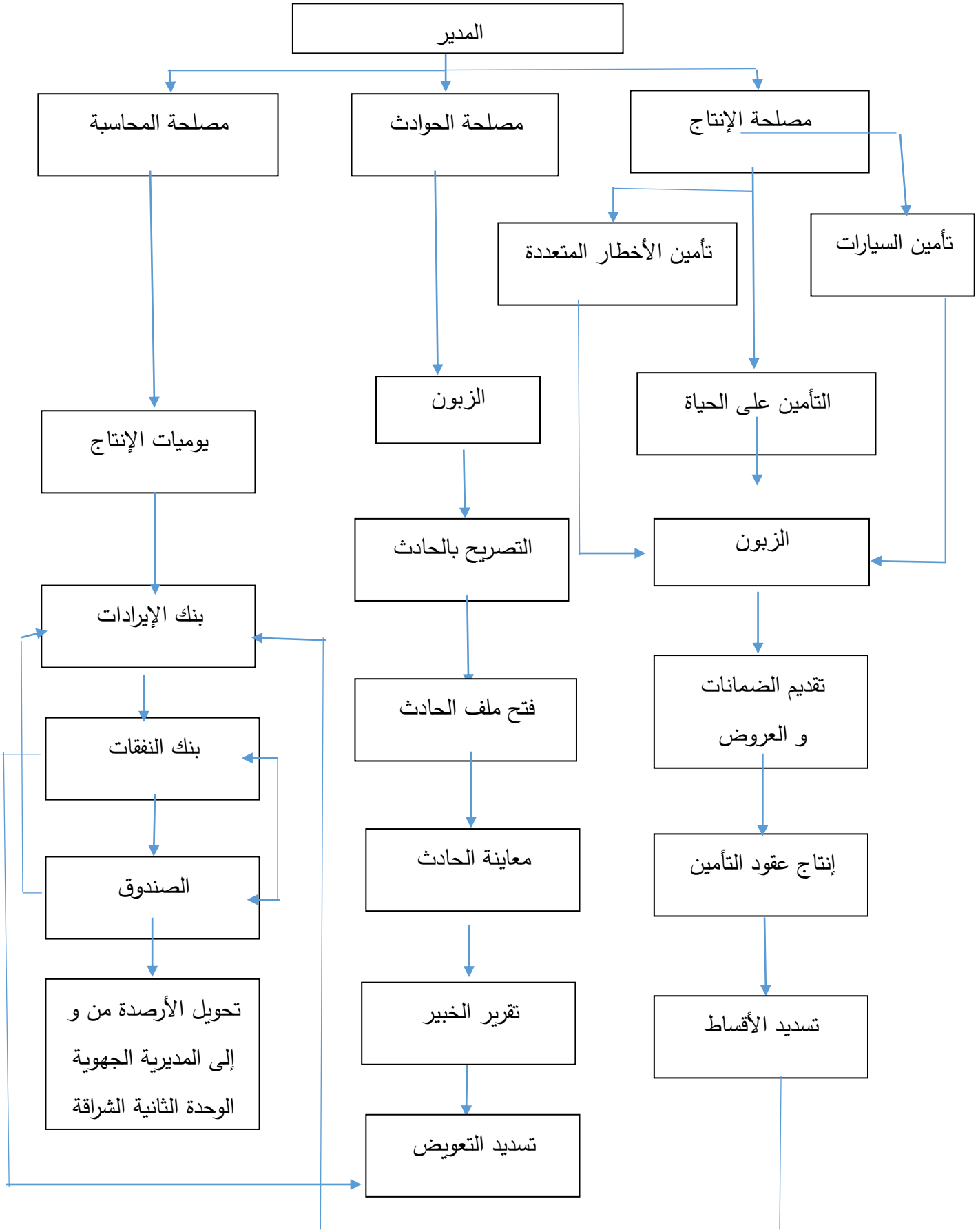

ويكون شرح الهيكل التنظيمي كما يلي[1]:

1- **مصلحة الإنتاج:** هي مصلحة تقنية والمصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريق إبرام العقود واستلام الأقساط المختلفة ومن أهم ما يأمن عليه تأمين السيارات، تأمين الأخطار المتعددة، التأمين على الحياة.....الخ.

2- **مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث):** وتضم هذه المصلحة بدورها قسمين وهما،

أ- **الحوادث المادية:** ويعنى هذا القسم بخسائر مادية التي تحدث جراء حوادث المرور أو غيرها من الحوادث المخالفة ومن مهامه، معاينة المعلومات المبلغ عنها حول الحوادث و الأخطار الواقعة، معاينة الضمانات التي تدخل في أنواع الأخطار المؤمن منها، تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير.

ب-**قسم الحوادث الجسمانية:** يهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجروح مهما كان نوعها يتعدى التعويض لأشخاص آخرين عن طريق المسؤولية المدنية.

3- **مصلحة المحاسبة والمالية:** من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن لها حيث أن محاسبة التامين هي محاسبة خاصة، لان معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لديها ميزانية ومن مهامها: ضبط العمليات الحسابية اليومية والبنكية، إصدار الشيكات الخاصة بالتعويضات، تخصيص المدونات الكافية والضرورية لمواجهة الالتزامات الجارية، تسديد وتسوية المستحقات التي عليها.

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

المطلب الثالث: منتوجات الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR.

إن أنواع منتوجات التامين المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين في تحسن

مستمر من خلال إدخال منتوجات تأمين جديدة موجهة لإرضاء عملائها بمردودية عالية، و على هذا نجد

منتوجاتها تتقسم إلى صنفين أساسيين هما[1]:

- **أولا: التأمين على الحياة والأفراد.**

إن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تقدم منتوجات متنوعة لتأمين الأفراد، حيث تم طرح العديد من المنتوجات الجديدة في السوق للسنوات الأخيرة و يتعلق الأمر بالمنتوجات التالية:

1- التقاعد المستقبلي: و يسمح هذا النوع من التأمين برأس مال يدفع كل مرة، و في المستقبل في حالة الوفاة يصبح رأس المال المجمع، إيرادات زمنية.
2- تأمين الأفراد في حالة الوفاة: و يتم فيها تعويض الشركاء في حالة الوفاة حتى تحافظ الشركة على بقائها.
3- تأمين سداد القرض الفردي: و يتعلق بضمان الحفاظ على الثروة أو الممتلكات الورثة في حالة وفاة المالك.
4- تأمين سداد القرض الجماعي: و يقوم هذا النوع من التأمين بتغطية ما تركه المالك في حالة وفاته حتى لا تضيع الشركة.
5- تأمين السفر الفردي: وهو عقد ضد الحوادث الجسدية أو الجسمانية للشخص أثناء السفر، أوالمساعدة على العلاج المجاني في الخارج عند المرض أثناء فترة السفر.

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

➢ **ثانيا: التأمين المتعدد الأخطار (الأضرار).**

1- **تأمين السيارات:** وهذا النوع من التأمين يقدر ب: 75% من رقم الأعمال التقديري ويعتبر كمورد أساسي للوكالة، مما يدعم الخزينة العمومية بشكل مباشر.

2- **تامين الأخطار الصناعية والتجارية.**

هذا المنتوج موجه للمؤسسات الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحرفيين، وأصحاب الوظائف الحرة، وهذا بهدف الحماية من الاخطار التالية:

(الحريق، الانفجارات، و الاخطار الملحقة بها، فيضانات، تأمين الهندسة و البناء).

3- **التأمين على الاخطار البسيطة المدنية و الوظيفية:**

أن منتوجات التأمين على الأضرار والمسؤولية موجه للأفراد والبيوت والتجار والحرفيين والمهن الحرة.

4- **تأمين النقل:**

ويشمل هذا التأمين النقل البحري، والنقل الجوي، والنقل البري، والنقل بالسكة الحديدية للبضائع.

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

المبحث الثاني: تسجيل العمليات المحاسبية على مستوى وكالة CAAR 219 حاسي مسعود.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى بعض المعالجات المحاسبية في الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامينCAAR219 حاسي مسعود و ذلك بالتركيز على التسجيل المحاسبي لعملية تأمين السيارات، مع إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCFو معايير المحاسبة الدولية IFRS4/IFRS17 المتعلقة بالتأمين و إعادة التامين.

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعقد تامين السيارة.

عندما يرغب الشخص أن يأمن من خطر معين يتوجه إلى وكالةCAAR219 حاسي مسعود، أين يتم استقباله من طرف مصلحة الإنتاج، فمثلا في تأمين السيارة يتقدم شخص لطلب عقد التأمين، فإذا قبلت الوكالة أن تأمن ضمانه ضد الخطر المطلوب تحرر له وثيقة التأمين التي تحتوي على البيانات التالية[1]:

- اسم المؤمن وعنوانه.
- الشيء المؤمن عليه.
- نوع الأخطار المضمونة.
- تاريخ سريان العقد وسريانه.
- مبلغ القسط و الضمان.

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

و لتحرير هذا العقد يقدم الزبون الوثائق اللازمة، بطاقة رمادية للسيارة، رخصة السياقة، و بالإضافة الى هذا تتميز وكالة كار 219 حاسي مسعود بتقديم امتياز لعمال مجمع سوناطراك، والمتمثل في تخفيض في قيمة التامين على السيارات يقدر ب 85%، وهذا بفضل اتفاقية بين الشركتين (كار و سوناطراك)، بحيث تمنح شركة كار هذا الامتياز لمجمع سوناطراك وعماله، مقابل تامين جميع سيارات و مركبات مجمع سوناطراك، ولكي يستفيد عمال مجمع سوناطراك من هذا التخفيض يقوم العامل المقبل على تأمين سيارته لدى وكالة كار 219 حاسي مسعود بتقديم وثيقة تثبت عمله في مجمع سوناطراك.

(نسخة من شهادة العمل أو نسخة من كشف الأجر، أو نسخة من بطاقة العامل في مجمع سوناطراك).

و بعد عملية الإطلاع على الوثائق و إدخال معلومات المؤمن له في برنامج التأمين الخاص بشركة كار على الحاسوب، وبعد عملية الترقيم يتم تكوين شهادة التأمين مصحوبة بوثيقة عقد التأمين المتضمنة للأخطار المؤمن عليها ومبلغ التأمين الذي يسدده المؤمن له، مع إرجاع الوثائق السابقة المقدمة من طرف المؤمن له.

تسجل هذه العقود المبرمة المختلفة على مستوى مصلحة الإنتاج يوميا في سجل واحد يسمى سجل المقبوضات، حيث يسجل فيه رقم وثيقة التأمين، و القسط، و نوعية القبض[1].

و القبض يمثل قسط التأمين و يكون نقدا أو عن طريق الشيك أو عن طريق الدفع الإلكتروني (TPE) و يتمثل في البلغ مترتب على المؤمن له تجاه شركة التأمين في مقابل تكلفة الخطر، و يحدد القسط بشكل عام عن طريق الإلتفافو هو يشتمل على جزئين.

- الجزء الأول: القسط الصافي و هو نسبة معينة و محددة، فمثلا في تأمين السيارات تحدد النسبة على حسب (الطاقة، النوعية، العمر الإفتراضي، مدة العقد)
- الجزء الثاني: القسط الإجمالي وهو عبارة عن القسط الصافي+ المصاريف والأعباء التي تتحملها الوكالة والتي يتم تحصيلها من كل قسط.

القسط الإجمالي = القسط الصافي + الرسم على القيمة المضافة + FGA3%+TG+TD

تبدأ مهمة الحوادث عند التصريح بوقوع الحادث أو بوقوع حادث أو عند تلقي مراسلة من شركات تأمين أخرى تعلمهم بوقوع حادث يكون زبونها طرفا في الحادث و ذلك من أجل التسوية بين الشركتين.

- هناك حوادث عديدة مثلما ذكرنا سابقا حوادث مادية عند وقوع حادث سيارة مثلا، يتقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث و يصرح بالحادث، تقوم مصلحة الحوادث بتحرير أربع نسخ (الأصلية للوكالة، نسخة للمديرية الجهوية، نسخة للخبير، نسخة للمؤمن له)[1].

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

- و يحتوي تصريح الحادث على معلومات المؤمن له و عنوانه، رقم عقد التأمين، معلومات السيارة تاريخ السريان و إنقضاء عقد التأمين، رقم رخصة السياقة، و كذلك نفس الشي بالنسبة للطرف الثاني في الحادث إن وجد.
- تقوم الوكالة بمراقبة كل المعلومات الموجودة بالتصريح، ليتم المصادقة عليها، وإرسال المؤمن له بنسخة من وثيقة التصريح بالحادث الى الخبير من أجل المعاينة وتحرير تقرير الخبرة.
- و بعد معاينة الخبير و تحرير تقرير الخبرة، يمكن للمؤمن له أن يتقدم إلى الوكالة و يأخذ قيمة التعويض.
- في حالة لم يقبل المؤمن له قيمة التعويض يمكنه أن يقدم طعنه في مدة لا تتجاوز 03 اشهر من تاريخ إجراء الخبرة، و في هذه الحالة يتم تعيين خبير ثاني يعاين الحادث و يقوم بتقييم الأضرار و إعداد تقرير خبرة ثاني و في حالة عدم رضاء المؤمن له بمبلغ التعويض يمكن اللجوء إلى القضاء.
- أما في حالة الحوادث الجسمانية يضاف إلى الملف شهادة طبيية شرعية بالإضافة إلى محضر الدرك الوطني أو الشرطة حسب أقليم وقوع الحادث[1].
- بعد المرور بمرحلة التصريح بالحادث و معاينته تأتي مرحلة التعويض، حيث هناك عدة عوامل تأخذ بعين الاعتبار قبل التسديد كما أن كل ضمان يسدده من الأقساط الموجهة إليه تغطية الخسائر بسبب الحريق أو انكسار الزجاج.
- التعويض على أساس عنصر الضرر: حيث أن عملية حساب االتعويض في هذه الطريقة يأخذ فيها كقاعدة أساسية نوع الخطر المؤمن ضده و نوع العقد في حالة ماكان المؤمن له مسؤول عن الحادث فإنه يقبض قسط التأمين الخاص بأضرار التصادم فقط دون زيادة، بحيث تقوم الوكالة بتعويض الغير الذي وقع له الضرر.
- أما في الحالة العكسية تقوم الوكالة بمراسلة المسؤول المدني للخصم الذي وقع له الحادث من أجل الحصول على تعويض إجمالي للضرر[1].

1 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود، مصلحة المحاسبة والمالية، تحت إشراف رئيس المصلحة (بادو محمد السعيد).

1- تسجيل عمليات إنتاج (تأمين السيارة)[1]:

تقدم العميل واحد من أجل عقد تأمين سيارة لمدة عام حيث كانت المعلومات كالتالي:

- أنظر الملحق: (1-2-3).

✓ القسط الصافي PRIME NETP.N = 8831,59

✓ ملحقات ACC = 50,00

✓ ضمان صندوق السيارات FGA 3% = 31,85

✓ حق الطابع TD = 40,00

✓ طوابع متغيرة TG = 616,58

✓ الرسم على القيمة المضافة T.V.A = 1687,50

- و تتم المعالجة المحاسبية للقيد كما يلي:

ح/مدين	ح/دائن	2021/12/03	المبلغ	المبلغ
4110		ح/ الزبائن (الزبون1)	11257,52	
	700011121	ح/ التأمين على السيارات		8831,59
	70031121	ح/ ملحقات		50,00
	44271	ح/ حق الطابع TD		40,00
	44272	ح/ طوابع متغيرة TG		616,58
	445300	ح/ الرسم على القيمة المضافة		1687,50
	443110	ح/ صندوق ضمان السيارات		31,85
		التسجيل المحاسبي لعقد تأمين السيارة		

1 من إعداد الطالبين وبالاعتماد على معطيات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود.

- التسديد نقدا: حيث تتم المعالجة المحاسبية كالتالي[1].
- القبض على مستوى الصندوق:

ح/مدين	ح/دائن	2021/12/03	المبلغ	المبلغ
5301		ح/ الصندوق	11257,52	
581		ح/ تحويلات مالية	11257,52	
	5301	ح/ الصندوق		11257,52
	4110	ح/ الزبائن		11257,52
		التسجيل المحاسبي للتسديد على مستوى الصندوق نقدا		

- الدفع على مستوى حساب البنك للوكالة على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA947:

بعد استلام المبلغ من طرف المؤمن له يقوم مسؤول الصندوق بدفع و تحويل الأموال من مبالغ التأمين على مستوى البنك و ذلك بعد إتمام الفترة الصباحية ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

ح/دائن	ح/مدين	2021/12/03	المبلغ	المبلغ
51221		ح/ البنك	11257,52	
	581	ح/تحويلات مالية		11257,52
		الدفع على مستوى الحساب البنكي للوكالة لدى بنك BNA947 حاسي مسعود		

1 من إعداد الطالبين وبالاعتماد على معطيات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود.

2- **تسجيل عمليات الحادث[1]:**

حيث تعرض الزبون 1 لحادث مرور إلى حادث مرور 2022/05/15، و كانت المعلومات كالتالي:

مبلغ المؤونة المحدد: 37500,00 دج.

تقرير الخبير: 12000,00 دج.

أ- التصريح بالحادث: عند التصريح بالحادث الذي وقع للمؤمن له تقوم شركة التأمين بتكوين مؤونة بالمبلغ المحتمل للتعويض وذلك بالاستناد على وثيقة معاينة الحادث، ويكون تكوين المؤونة كما يلي:

ح/مدين	ح/دائن	2022/05/16	المبلغ	المبلغ
6009		ح/ تكوين و تعديل المؤونة	37500,00	
	3060	ح/ خدمات و تكاليف للدفع		37500,00
		يومية الحوادث		

ب- بعد تقرير الخبير: بعدها تنظر الوكالة إلى نتائج التقرير للخبير بعد المعاينة، أما تقرير الذي يظهر أن مبلغ المؤونة أكبر من مبلغ التقرير لذا تقوم بتخفيض المؤونة بمبلغ الفرق بينهما و تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

ح/ مدين	ح/دائن	2022/05/16	المبلغ	المبلغ
3060		ح/خدمات و تكاليف للدفع	25500,00	
	6009	ح/ تكوين و تعديل مؤونة الحادث		25500,00
		تخفيض مبلغ المؤونة		

1 من إعداد الطالبين وبالاعتماد على معطيات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود.

ج–دفع قيمة التعويض للزبون: تكون المعالجة المحاسبية عبر قيدين، القيد الأول تلغى فيه المؤونة المكونة أول مرة والقيد الثاني يثبت فيه المبلغ الذي دفع للمؤمن له[1].

ح/مدين	ح/دائن	2022/05/16	المبلغ	المبلغ
6009		ح/ تكوين و تعديلمؤونات	37500,00	
	3060	ح/ خدمات و تكاليف للدفع		37500,00
		إلغاء المؤونة المكونة		

ح/مدين	ح/دائن	2022/05/16	المبلغ	المبلغ
3060		ح/ خدمات و تكاليف الدفع	11200,00	
	51221	ح/ البنك		11200,00
		دفع قيمة التعويض للزبون		

- **ميزانية الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التامين CAAR:**

يتم تبويب عناصر الميزانية وفقا لمبدأ الاستمرارية و الاستحقاق.

- **جدول حسابات النتائج في الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التامين CAAR:**

يكون جدول حسابات النتائج للسنة مالية معينة في المؤسسة كما هو مبين في الملحق رقم

1 من إعداد الطالبين وبالاعتماد على معطيات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة 219 حاسي مسعود.

المطلب الثاني: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS4 ET IFRS17)

في مايلي نقدم لكم الجدول الموالي و الذي يبين مقارنة بين SCF و IFRS4/IFRS17:

	SCF	IFRS4	IFRS17
قياس الإلتزامات التأمينية	طبقا لما ورد في القوانين و التعليمات، عدم وجود كفاية في الالتزامات و محاسبة الظل.	وفقا للمعايير وجود تعديلات كاختبار كفاية الإلتزامو محاسبة الظل.	طبقل لنموذج تقييم شفاف مؤسس على عدة مراحل أي يتم تقييم الإلتزمات على أفضل تقييم هامش المخاطر، هامش متبقي.
أصول إعادة التأمين	تشكيل مؤونات مناسبة للقيم المتوقعة غير قابلة للتحصيل و يتم إثبات الفرق بين المبالغ المتوقع تحصيلها و القيمة الدفترية كعبء في حسابات النتائج	اختبار انخفاض القيمة و إعترافبإنخفاض القيمة كخسارة في قائمة الدخل	ينطوي تقييم أصول إعادة تأمين على تخفيضها لتعكس القيمة الحالية المتوقعة للخسائر الناجمة عن تخلف أو النزاعات المحتملة و يتم تسجيل هذا الإنخفاض في قائمة الدخل
مشتقات مدمجة في عقود التأمين	لا يوجد مفهوم للمشتقات المدمجة في عقود التامين	فصلها من العقد الأساسي إذا تحققت الشروط وقياسها بالقيمة العادلة وعكس الفروقات في قائمة الدخل	إذا تضمن عقد التأمين مكونات غير مرتبطة بالتأمين يجب أن تفصل هذه المكونات على أنها عقود منفصلة إذا لم تكن ذات صلة

			بالتأمين يجب أن تفصل هذه المكونات و تعامل على أنها عقود منفصلة إذا لم تكن ذات صلة بتغطية تأمينية.
مكونات الإيداع	لا يوجد مفهوم لمكونات الإيداع	إمكانية الفصل إذا تحققت الشروط	تعالج كمشتق مالي
تجميع عقود التأمين	توحيد و تجميع الحسابات بين الشركة الأم و الوكالات التابعة لها.	تقوم بعض شركات المتعددة الجنسيات بتوحيد شركاتها التابعة لها باستخدام سياسات محاسبية مختلفة لنفس النوع من عقود التأمين المكتوبة في بلدان مختلفة.	ستقوم شركة متعددة الجنسيات بقياس عقود التأمين بإستمرار داخل المجموعة، مما يسهل مقارنة النتائج حسب المنتج و المنطقة الجغرافية.
الإيراد	تعكس الإيرادات التغطية التأمينية	قدم بعض الشركات النقد أو الودائع المستلمة كإيرادات.	سوف تعكس الإيرادات التغطية التامينية المقدمة، بإستثناء مكونات الودائع، كما هو الحال في أي صناعة أخرى.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المرجع (طايب فاتح، محاسبة شركات التامين في ضل معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAR 2012 ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014 ، ص 166).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية على مستوى شركة التأمين وإعادة التأمين CAAR219 حاسي مسعود والتي بينا من خلالها أهم التعاريف المتعلقة بالشركة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي، كما تطرقن أيضا إلى مختلف التسجيلات المحاسبية التي تقوم بها شركات التأمين بصفة عامة وبعض التسجيلات المحاسبية التي تتم على مستوى الوكالة محل التربص، و من خلال كل ذلك يمكن القول أن شركات التأمين تطبيقها للنظام المحاسبي المالي لم يكن كاملا و كان جزئيا فقط، حيث لم تستطع وكالة كار 219 حاسي مسعود بإتباع كل طرق التقييم والتسجيل المحاسبي الت يجاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث اقتصرت العمليات المحاسبية فقط في تسجيل عمليات الإنتاج والحوادث، كما انها لا تقوم بإعداد القوائم المالية، إن تطبيق هذا النظام كان شكليا أكثر منه مضمونا، حيث اقتصر على إعادة ترتيب عناصر القوائم المالية و تغيير اسماءها وارقام حساباتها، كما أنه لم يطابق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

الخاتمة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى محاسبة عقود التامين وفق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية، وذلك لإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية هذا البحث حيث تمت المعالجة المحاسبية لهذا الموضوع في فصلين مع دراسة ميدانية، وانطلاقا من الفرضيات والأسئلة الفرعية المطروحة المشار إليها سابقا في المقدمة .من هذا المنطق يمكن القول أن التأمين أصبح ضرورة حتمية في وقتنا الحالي كونه الوسيلة المثلى لحماية الأفراد من الأخطار المستقبلية، والتطور الذي شهده هذا القطاع أدى إلى ظهور شركات للتأمين وهي كغيرها من الشركات تحتاج إلى التنظيم الإداري الذي يعتبر المحرك الأساسي فيه النظام المحاسبي، فشركات التأمين واحدة من الشركات التي تقوم بالمعالجة المحاسبية لجميع العمليات المتعلقة بنشاطها فهي لا تختلف عن المحاسبة العامة بل تستمد أساسها منها. ومن هنا يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- **أولا –اختبار الفرضيات .**

بعد أن استعرضنا مختلف جوانب الموضوع، توصلنا أثناء الاختبار إلى النتائج التالية:

4- بخصوص الفرضية الأولى التي تنص على انه يوجداختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التامين عن النظام القديم، حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية، فشركات التأمين هي مؤسسة عادية تتبع قواعدها النظام المحاسبي المالي غير أن الاختلاف بشكل قليل بالنسبة للشركات الأخرى فيما يتعلق ببعض قواعد النظام المحاسبي وذلك نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها.

5- الفرضية الثانية فهي تنص على أنهلا يوجد اختلاف بين إعداد القوائم المالية في شركات التامين مقارنة بالمنشآت الأخرى، وذلك في كيفية إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية.

6- تأكدنا من صحة الفرضية الثالثة يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة،بحيثتقوم شركة التأمين بمعالجة العقود على مستوى يومية الإنتاج، ومعالجة تعويض عن الخطر والطعون في يومية الحوادث.

- **ثانيا: النتائج المتوصل إليها.**

– الهدف من التأمين هو مواجهة الأخطار المحتمل حدوثها سواء لحيات الأفراد أو ممتلكاتهم .

- إعادة التأمين هو وسيلة تلجأ إليها الشركة من اجل تدارك قسط التأمين الذي يفوق طاقتها .
- يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة والقطاعات أي أن هناك حسابات خاصة بهذا القطاع وذلك على كافة عقود التأمين واعادة التأمين التي تقوم بها شركات التأمين الجزائرية.
- ينطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم IFRS4 الشركة بإصدارها أو التي تحوزها، باستثناء عقود معينة تخضع لمعايير أخرى.
- تتنوع عقود التأمين المقدمة من طرف الشركات وذلك حسب المنتجات المقدمة في كل شركة.
- المحاسبة في شركات التأمين هي فرع من فروع المحاسبة الخاصة.
- تقوم وكالة التأمين بعمليات المعالجة المحاسبية على مستوى مصلحة المحاسبة وذلك بتحويل العمليات التي تقوم بها كل مصلحة (الإنتاج–الحوادث–التعويض) .
- إن الوكالة لا تقوم بإعداد القوائم المالية الختامية بل تتولى هذه المهمة المديرية العامة لهذه الوكالة.
- يسمح تطبيق معايير المحاسبية الدولية في شركات التأمين بتوفير معلومات مالية وشفافة وموثقة ومعبرة فعلا عن الوضعية المالية، والإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات الضرورية التي تفيد جميع الأطراف.

- **ثالثا: التوصيات.**

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة نشر الوعي التأميني في الوسط الاجتماعي فالكثير من الأشخاص يجهلون أهمية التأمين في الحياة اليومية.
- التوصية باعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS4 والتفسيرات والمعايير ذات العلاقة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعايير.
- تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر يتولى مراجعة النظام المحاسبي المالي المعتمد ومحاولة التوافق مع المعايير قدر الإمكان.

- تنظيم العديد من الملتقيات من اجل توضيح طرق تطبيق المعايير في شركات التأمين

➢ **رابعا: أفاق الدراسة.**

على ضوء معالجتنا للموضوع وبالإضافة إلى ما توصلنا إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض المواضيع التي نراها جديرة بالبحث مستقبلا والتي تكمل بحثنا هذا ألا وهي:

- اثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شركات التأمين.
- تطوير نظم الرقابة الداخلية كأداة لضبط العمليات المحاسبية والمالية في شركات التامين.
- مدى التزام شركات التأمين بمعايير المحاسبة الدولية.
- أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للإبلاغ المالي 17 على عقود التأمين.

المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: القوانين والمراسيم.

*المادة 7 من قانون (06-04) المتعلق بالتأمينات.

*المادة 623 من القانون المدني الجزائري.

*وزارة المالية، CNC، القرار رقم 89، الجزائر، سنة 2011.

*القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

*وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، الأمر رقم 89، المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

*المادة 619، من قانون رقم (05-10)، المؤرخ في: 20-06-2005، المعدل والمتمم للأمر رقم(75-58)، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، و المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية عدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

* وزارة المالية، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

* الجريدة الرسمية عدد 74، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجزائر، 2007.

ثانيا: الكتب.

1. إبراهيم أبو النجا، الأحكام العامة لقانون التأمين الجديد، الجزء الأول، دار النشر د م ج، 1989.
2. أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، ماجيستر، جامعة لجزائر، 2001.

* زيد منير عبود، إدارة التامين و المخاطر، دار الكنوز للمعرفة للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

* عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ التامين، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1985.

* عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقة ومشروعية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

* عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، إدارة الخطر و التامين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

* محمد رفيق المصري، التأمين و إدارة الخطر، دار وهران للنشر و التوزيع، الأردن،2008.

* يحياوي سفيان، نظام المحاسبة و طبيعة العمل المالي و المحاسبي في شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.

*إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين والرياضيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

*خلفوني ياسمين، التأمين وإعادة التأمين دراسة حالة الشركة للتأمينات وكالة الحراش، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، بن عكنون، 2008.

*عز الدين فلاح، التأمين مبادئه و أنواعه، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

*محمد حسين منصور، مبادئ قانون التأمين، الدار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.

*معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

* رمضان أبو السعود، أصول التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.

* ثناء محمد طعيمه، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

* احمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، 2003.

* حسام عبد الله أبو خضرة، حسن سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

*محمو د محمو د السجاعي ،المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006.

* محمو د محمو د السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007.

* جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية"وفق النظام المحاسبي المالي"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011.

* شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS, ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية.

* بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علو م التسيير، الجزائر، 2010.

* زلاق حليمة، مداس فريال، محاسبة عقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مذكرة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2019-2020.

* صبيحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، و أثره على جودة المعلومة، مذكرة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

* طايب فاتح، محاسبة شركات التامين في ضل معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAR 2012 ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

* طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

*قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستير تخص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2010.

* وانيس لحسن، محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018-2019.

* يحياوي سفيان، نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.

*عيساوي سعيدة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011-2012.

*نور الدين بعيليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية و جبائية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011/2010.

رابعا: الندوات والملتقيات.

*او سرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق ن،م،م، الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول"النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير، 18 جانفي 2010، ص4، المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي.

* نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير، تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 04/03 ديسمبر 2012.

*بودلال علي، مكيوي المولودة لمريني سمية، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS–IAS) و المعايير الدولية للمراجعة (IAS)، التحدي، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر، 2011

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: القوانين والمراسيم.

*Ministre de finances, CNC, Avis n° 89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et ou de réassurances, Alger 2011.

ثانيا:المذكرات والرسائل الجامعية.

* KERVAZO Valérie, IFRS : principes et valorisation en Epargne, Mémoire d'Actuariat présenté en Novembre 2009, devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaires, UNIVERSITE PARIS, DAUPHINE.

ثالثا: الندوات والملتقيات.

* Arif salah-Eddine, Djafri Omar, Au-delà d'un simple changement d'une nomenclature comptable : La mise en œuvre du système comptable financier algérien, Séminaire international sur le système comptable financier face aux normes comptable internationales (IAS/IDFRS) et aux nomes d'audit internationales (IAS) : Le défi, Univ-Saad Dahlab-Blida, 13 et 14 Décembre 2011.

رابعا: المواقع إلكترونية.

*www.caar.dz,Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance, DECOUVREZ LA CAAR, Le : 15/05/2022.

* htpps://www.joradp.dz

الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية (قائمة المركز المالي)

حصيلة السنة المالية المقفلة في .....

الأصل المالي	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك الرصيد	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق عن الاقتناء- المشروع الاجمالي أو الصافي					
أصول ثابتة معنوية					
أصول ثابتة عينية					
أراضي					
مباني					
أصول ثابتة مادية أخرى					
أصول ثابتة ممنوح امتيازها					
أصول ثابتة الجاري إنجازها					
أصول ثابتة مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة أخرى					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مؤونات فنية لعمليات التأمين					
حصة التأمين الاتفاقي المستندة					
حصة إعادة التأمين المستندة					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
المدينون، المؤمنون، وسطاء التأمين المدينون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات ومشابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

حصيلة السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم المالية	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك الرصيد	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة					
رأس المال تم إصداره					
رأس المال مكتتب غير مدفوع					
علاوة واحتياطات (احتياطات مدمجة)					
فوارق إعادة التقييم					
فارق لمعادلة					
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)					
رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد					
حصة الشركة المدمجة					
حصة ذوي الأقلية					
المجموع					
الخصوم غير الجارية					
قروض وديون مالية					
ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)					
ديون أخرى غير جارية					
مؤونات تقنية					
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا					
مجموع الخصوم غير الجارية2					
الخصوم الجارية					
أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين					
مؤونات فنية لعمليات التأمين					
عمليات مباشرة					
الموافقات					
ديون وموارد وحسابات ملحقة					
المتنازل له والحسابات الملحقة					

مؤمنين، وسطاء التأمين دائنون					
ضرائب					
ديون أخرى					
خزينة سلبية					
مجموع الخصوم الجارية3					
مجمع عام للخصوم					

المصدر: وزارة المالية، CNC، القرار رقم 89، الجزائر، سنة 2011، ص78.

الملحق رقم (2): جدول حسابات النتائج.

البيان	ملاحظة	السنة المالية	السنة المالية
أقساط مكتسبة على العمليات المباشرة			
أقساط مقبولة			
أقساط مكتسبة مؤجلة			
أقساط مقبولة مؤجلة			
أقساط مقبولة مؤجلة			
أقساط مكتسبة للسنة			
جدمات) مطالبات (على العمليات المباشرة			
خدمات) مطالبات (بالمواقة			
خدمات) مطالبات (السنة			
عمولات مقبولة لإعادة التأمين			
عمولات مدفوعة لإعادة التأمين			
عمولات إعادة التأمين			
عمولات مدفوعة			
إعانات الاستغلال لنشاط التأمين			
1-هامش التأمين الصافي			
الخدمات والاستهلاك الأخرى			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
الإنتاج المثبت			
المنتوجات التشغيلية الأخرى			
مخصصات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة			
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
2-النتيجة التشغيلية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
3-النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة2			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة) تغيرات (حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			

مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية -المنتجات) يطلب بيا			
6-النتيجة غير العادية			
7-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
منها : حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			
8-النتيجة الصافية للمجموع المدمج			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص30.

الملحق رقم (03): جدول تدفقات الخزينة.

الطريقة المباشرة.

من الفترة.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
التحصيلات المقبوضة عن نشاط التأمين وإعادة التأمين			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
المبالغ المدفوعة للدولة والهيئات المختلفة			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن الت وصيفات التالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج)			
أموال الخزينة ومعادلا تها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
أموال تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، الأمر رقم 89، المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين

جدول تدفقات الخزينة.

الطريقة الغير مباشرة

من الفترة ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) ل:			
الاهتلاكات والمؤونات			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المؤونات النقدية (الحوادث والاسترجاعات)			
تغير الحقوق / المستأمن، وسطاء التأمين والمتداولين			
تغير الديون / المستأمن، وسطاء التأمين والمتنازلين			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (أ)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر المعاملات الأجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، الأمر رقم 89، المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

الملحق رقم (04): جدول تغير الأموال الخاصة.

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوات الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
التغيرات في السياسة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
التغيرات في السياسة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، الأمر رقم 89، المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

الملحق رقم (05): قسيمة تعويض أضرار الحادث.

QUITTANCE DE REGLEMENT

Références

N ° Règlement **219 / 2022050053** Du **19/05/2022**

Sinistre

N ° Dossier Sinistre **219 - 2022 - 110220** Survenu le **15/05/2022**

Police

Unité	200 ALGER II CHERAGA
Agence	219 HASSI MESSAOUD
Souscripteur	BADDOU MOHAMED SAID
Police	219 1100033602
Produit	1121 RC & Dommages -Particuliers
Date d'effet	03/12/2021 Date d'échéance : 02/12/2022 Contrat Ferme

Règlement

Montant TVA	0,00	Montant Règlement	11.200,00
Montant Franchise	0,00	Règlement Total	11.200,00
Montant Vetuste	0,00	Mode de payement	A

Nous, **BADDOU** reconnaissons avoir reçu de la **Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance** la somme de (**11.200,00** DA) **Onze Mille Deux Cents DA** sur

Dommages avec/sans collisions	*Indemnite DASC*	*11.200,00*

Fait à HASSI MESSAOUD, le 23/05/2022

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (06): كشف أتعاب الخبير.

KAIDI Abdelhakim
Matricule Fiscale : 1969-05010213348.
Article n° : 30010151765
N° de Compte Bancaire n° : 00300943009328300066.
BADR Agence de OUARGLA

N° B234/2022

NOTE D'HONORAIRES

Agence / Client : CAAR
Ordre de service N°
Affaire : BADDOU MED SAID
N° Sinistre : /2022
N° du PV : B234/2022
Montant des Dommages : 12 000,00

Code : 219 HMD
N° de Police : 219/11000033602
Tiers : 0
Date du Sinistre : 15/05/2022
Nom de l'expert : KAIDI ABDELHAKIM

LIBELLE	NOMBRE	PRIX UNITAIRE	MONTANT HORS TAXE (DA)
HONORAIRES			1 027,50
FRAIS DE DOSSIER	Moyens propre		150,00
DOCUMENTS PHOTOGRAPHIQUES	5	40,00	200,00
FRAIS DE DEPLACEMENT			
FRAIS DE VACATION			-
	MONTANT HT		1 377,50
	TVA 19 %		195,23
	MONTANT A PAYER		1 572,73

La présente note d'honoraires est arrêtées à la somme de :
mille cinq cent soixante-douze Dinars soixante-douze Centimes

Fait à : OUARGLA le : 15/05/2022

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (06): وثيقة المعاينة الودية للحوادث

الوجه الاول

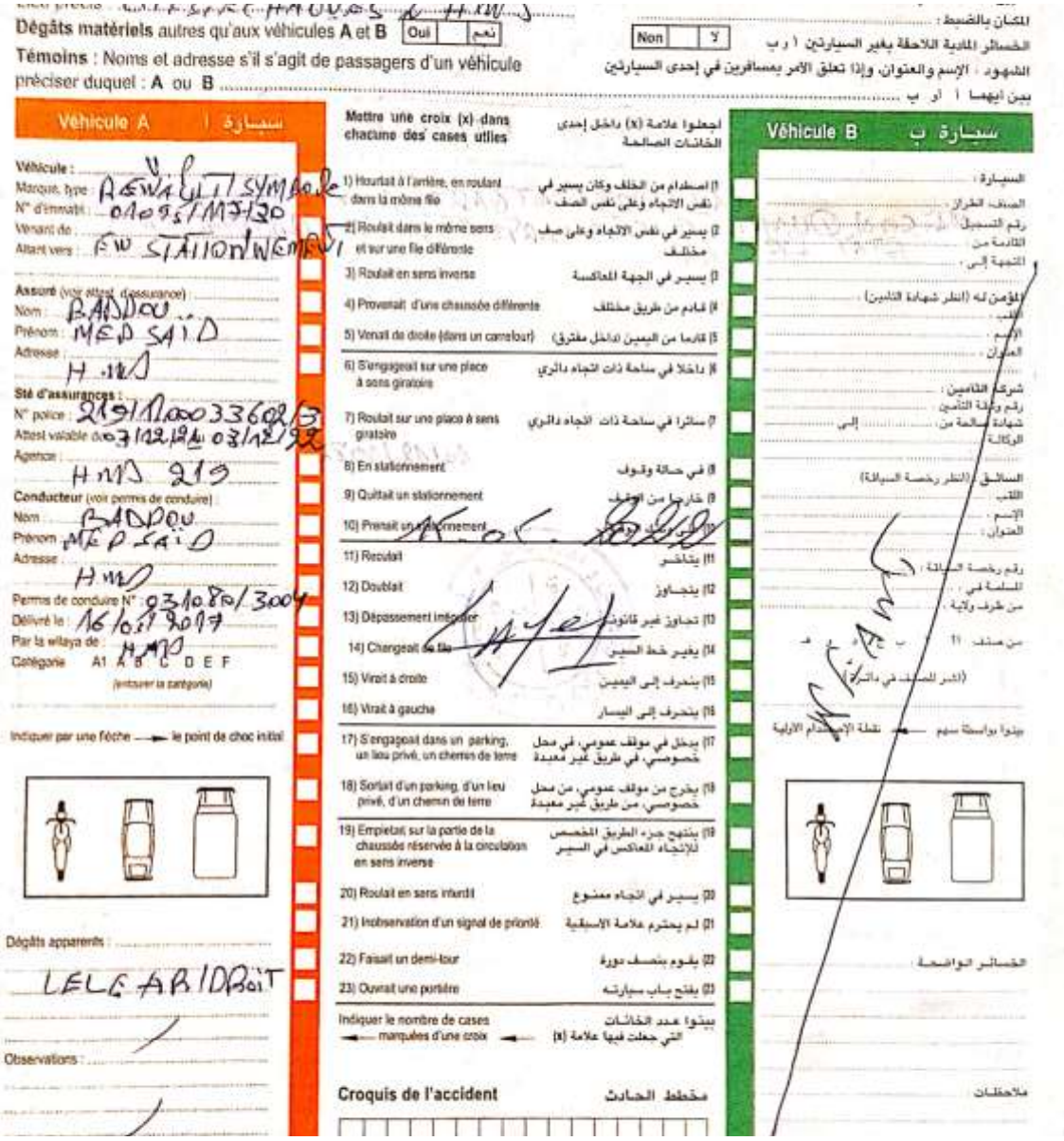

Dégâts matériels autres qu'aux véhicules A et B — Oui / Non

Témoins : Noms et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule préciser duquel : A ou B

Véhicule A — سيارة أ

Véhicule : Marque, type : RENAULT SYMBOL — N° d'immatr. : 00095/117/20 — Venant de : EW STATION WEMS — Allant vers : EW STATION WEMS

Assuré (voir attest. d'assurance) — Nom : BADDOU — Prénom : MED SAID — Adresse : H.MD

Sté d'assurances : — N° police : 219/11/00033608/13 — Attest valable du 03/12/24 au 03/12/25 — Agence : HMD 219

Conducteur (voir permis de conduire) — Nom : BADDOU — Prénom : MED SAID — Adresse : HMD

Permis de conduire N° : 031080/3004 — Délivré le : 16/05/2017 — Par la wilaya de : MSILA — Catégorie : A1 A B C D E F (entourer la catégorie)

Indiquer par une flèche → le point de choc initial

Dégâts apparents : LEGER AR/DROIT

Observations :

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles — اجعلوا علامة (x) داخل إحدى الخانات الصالحة

1) Heurtait à l'arrière, en roulant dans la même file	1) اصطدم من الخلف وكان يسير في نفس الاتجاه وعلى نفس الصف
2) Roulait dans le même sens et sur une file différente	2) يسير في نفس الاتجاه وعلى صف مختلف
3) Roulait en sens inverse	3) يسير في الجهة المعاكسة
4) Provenait d'une chaussée différente	4) قادم من طريق مختلف
5) Venait de droite (dans un carrefour)	5) قادما من اليمين (داخل مفترق)
6) S'engageait sur une place à sens giratoire	6) داخلا في ساحة ذات اتجاه دائري
7) Roulait sur une place à sens giratoire	7) سائرا في ساحة ذات اتجاه دائري
8) En stationnement	8) في حالة وقوف
9) Quittait un stationnement	9) خارجا من موقف
10) Prenait un stationnement	10) يتوقف
11) Reculait	11) يتقاطر
12) Doublait	12) يتجاوز
13) Dépassement interdit	13) تجاوز غير قانوني
14) Changeait de file	14) يغير خط السير
15) Virait à droite	15) ينحرف إلى اليمين
16) Virait à gauche	16) ينحرف إلى اليسار
17) S'engageait dans un parking, un lieu privé, un chemin de terre	17) يدخل في موقف عمومي، في محل خصوصي، في طريق غير معبدة
18) Sortait d'un parking, d'un lieu privé, d'un chemin de terre	18) يخرج من موقف عمومي، من محل خصوصي، من طريق غير معبدة
19) Empietait sur la partie de la chaussée réservée à la circulation en sens inverse	19) يتجه جزء الطريق المخصص للاتجاه المعاكس في السير
20) Roulait en sens interdit	20) يسير في اتجاه ممنوع
21) Inobservation d'un signal de priorité	21) لم يحترم علامة الأسبقية
22) Faisait un demi-tour	22) يقوم بنصف دورة
23) Ouvrait une portière	23) يفتح باب سيارته

Indiquer le nombre de cases marquées d'une croix → — بينوا عدد الخانات التي جعلت فيها علامة (x)

Croquis de l'accident — مخطط الحادث

Véhicule B — سيارة ب

السيارة : الصنف - الطراز : رقم التسجيل : القادمة من : التجهة إلى :

المؤمن له (انظر شهادة التامين) : اللقب : الإسم : العنوان :

شركة التامين : رقم وكالة التامين : شهادة صالحة من ... إلى ... الوكالة :

السائق (انظر رخصة السياقة) اللقب : الإسم : العنوان :

رقم رخصة السياقة : السلطة في : من طرف وكالة :

من صنف : أ ب ج د هـ (اشر للصنف في دائرة)

يبنوا بواسطة سهم → نقطة الإصطدام الأولية

الخسائر الواضحة :

ملاحظات :

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

وثيقة المعاينة الودية للحوادث

الوجه الثاني

DECLARATION : à remplir par l'assuré et à transmettre dans les sept jours à son assureur (sans ces cinq jours en cas de vol du véhicule)

التصريح : يملأ هذا التصريح من طرف المؤمن له ويرسل في ظرف 7 أيام إلى المؤمن إلى 5 أيام في حالة سرقة السيارة

Ord 95/07 امر

1) Nom de l'assuré : BADDAD MED SAID
Profession :
رقم 73.64.M

2) Plan :
Désigner les véhicules par A et B normalement au choc
Faire figurer :
- Tracé des voies
- La direction des véhicules
- Leur position au moment du choc

CA MAISON
A
LA ROUTE

1) إسم المؤمن له :
مهنته :

2) المخطط
يبين السيارتين بحرفي A و B
عادة الصفحة الأولى
وضحوا كذلك
- مخطط الطرق
- اتجاه السيارتين
- موضعها وقت الاصطدام

3) Circonstances de l'accident : LA VOITURE ETAIT GAREE A COTE DE LA MAISON QUAND JE SUIS SORTI ET JE L'AI TROUVEE EN ETAT DE CHOC.

3) ظروف الحادث

4) A t-il été établi :
un procès verbal de gendarmerie ? Oui نعم Non لا
un rapport de police ? Oui نعم Non لا
Si oui Brigade ou commissariat

4) هل حرر :
محضر من طرف الدرك الوطني ؟
تقرير من طرف الشرطة ؟
في حالة الإيجاب، فرع او محافظة الشرطة المختصة :

5) Conducteur du véhicule assuré
est-il le conducteur habituel du véhicule ? Oui نعم Non لا
Réside t-il habituellement chez l'assuré ? Oui نعم Non لا

5) السائق للسيارة المؤمنة :
هل هو السائق الإعتيادي لها ؟
هل يسكن اعتياديا عند المؤمن له ؟

Date de naissance : 10/12/1986
تاريخ الإزدياد :

6) Véhicule assuré : lieu habituel du garage
Quel est le motif du déplacement ?
Expertise des dégâts : garage où le véhicule sera visible

6) السيارة المؤمنة :
ما هو سبب التنقل :
معاينة الخسائر : اين ممكن معاينة السيارة :

Quand ? Eventuellement téléphoner à :
متى : عند الحاجة إتصلوا :

a été volé, indiquer son numéro dans la série du type
قد سرقت، يبينوا الرقم في سلسلة الصنف

est gagé : nom et adresse de l'organisme de crédit
مرهونة إسم وعنوان هيئة القرض :

est un poids lourd : poids total en charge
من الوزن الثقيل : حمولة المحمولة :

était attelé à un autre véhicule (tracteur ou remorque) au moment de l'accident, indiquer le numéro d'immatriculation de cet autre véhicule
مرتبطة بسيارة اخرى (جر او مجرور) في وقت الحادثة، بينوا رقم تسجيل السيارة الأخرى :

Poids total en charge
مجموع الحمولة :

Nom de la société qui l'assure
اسم الشركة المؤمنة :

N° de la police :
رقم وثيقة التامين :

إذا كانت السيارة مرتبطة

7) Dégats Matériels autres qu'aux véhicules A et B :
(nature et importance)
Nom et adresse du propriétaire

7) الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين ا و ب
(الطبيعة والاهمية)
اسم وعنوان مالكها :

8) Blessé (s) :
Nom et Prénom
Age
Adresse :

Profession
Caisse de sécurité sociale et immatriculation :
nature et gravité des blessures
Situation au moment de l'accident :
(Piéton, Passager du véhicule A ou B) :
Ters soins, hospitalisation à :

8) الجريح :
اللقب والإسم :
السن :
العنوان :

المهنة :
صندوق الضمان الاجتماعي ورقم الانخراط :
طبيعة وخطورة الجروح :
الوضعية وقت الحادثة :
(راجل، راكب في سيارة ا او ب
العلاج الأول او الاقامة بالمستشفى :

A ... le 16/10/... 20 22
Signature de l'assuré

في ... 20 ... يوم
إمضاء المؤمن له

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (07): شيك تعويض قيمة الحادث.

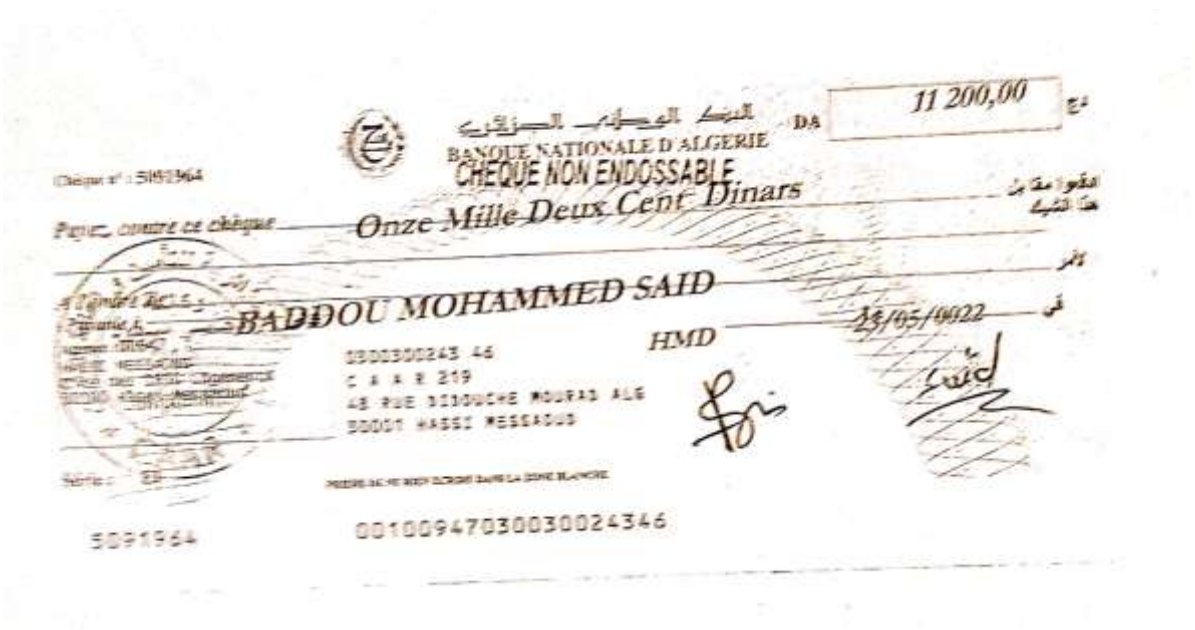

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (08): تقرير الخبير الخاص بمعاينة الحادث.

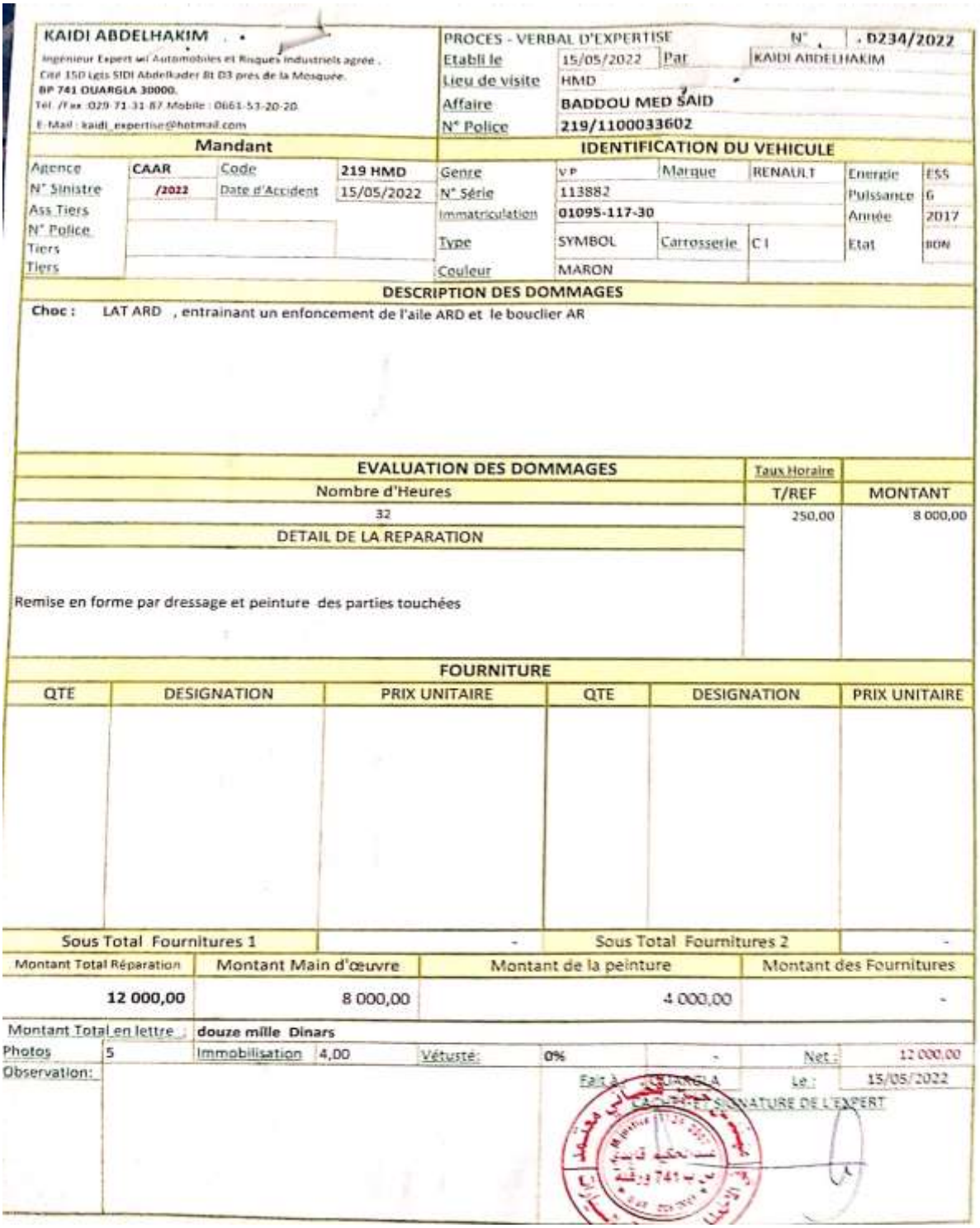

KAIDI ABDELHAKIM
Ingénieur Expert en Automobiles et Risques Industriels agréé.
Cité 150 Lgts SIDI Abdelkader Bt 03 près de la Mosquée.
BP 741 OUARGLA 30000.
Tel. /Fax :029 71 31 87 Mobile : 0661 53 20 20
E-Mail : kaidi_expertise@hotmail.com

PROCES - VERBAL D'EXPERTISE N° : D234/2022

Etabli le	15/05/2022	Par	KAIDI ABDELHAKIM
Lieu de visite	HMD		
Affaire	BADDOU MED SAID		
N° Police	219/1100033602		

Mandant

Agence	CAAR	Code	219 HMD
N° Sinistre	/2022	Date d'Accident	15/05/2022
Ass Tiers			
N° Police Tiers			
Tiers			

IDENTIFICATION DU VEHICULE

Genre	V P	Marque	RENAULT	Energie	ESS
N° Série	113882			Puissance	6
Immatriculation	01095-117-30			Année	2017
Type	SYMBOL	Carrosserie	C I	Etat	BON
Couleur	MARON				

DESCRIPTION DES DOMMAGES

Choc : LAT ARD , entrainant un enfoncement de l'aile ARD et le bouclier AR

EVALUATION DES DOMMAGES	Taux Horaire	
Nombre d'Heures	T/REF	MONTANT
32	250,00	8 000,00

DETAIL DE LA REPARATION

Remise en forme par dressage et peinture des parties touchées

FOURNITURE

QTE	DESIGNATION	PRIX UNITAIRE	QTE	DESIGNATION	PRIX UNITAIRE
Sous Total Fournitures 1		-	Sous Total Fournitures 2		-

Montant Total Réparation	Montant Main d'œuvre	Montant de la peinture	Montant des Fournitures
12 000,00	8 000,00	4 000,00	-

Montant Total en lettre : douze mille Dinars

Photos	5	Immobilisation	4,00	Vétusté:	0%	Net :	12 000,00
Observation:						Le :	15/05/2022

Fait à OUARGLA
LA SIGNATURE DE L'EXPERT

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (09): قسيمة تسديد قسط التأمين.

Encaissement Quittance N° 2190076933

Comptant

Agence :	219 HASSI MESSAOUD	Branche :	Automobile
Police/Av. :	219 1100033602 3	Catégorie: 1121	RC & Dommages -Particuliers

ASSURE

Code Assuré -2190055285
Nom de l'assuré : BADDOU MOHAMED SAID
Adresse : CITE 200 LOTGS N° 10 30500 HASSI MESSAOUD
Date d'effet : 03/12/2021 Date d'échéance : 02/12/2022

REFERENCES DE PAIEMENT		PRIMES	
Mode de paiement	Especes a encaisser	Prime commerciale	8.881,59
Date	19/12/2021	T.V.A.	1.687,50
Montant	11.257,52	F.G.A	31,85
Numéro chèque		F.C.N	0,00
		Taxe sur Véhicules	0,00
		Droits de timbre	656,58
		Prime totale	**11.257,52**

Assuré	Le chef de service comptable	Le Directeur d'Agence le

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (10): جدول حسابات النتائج TCR.

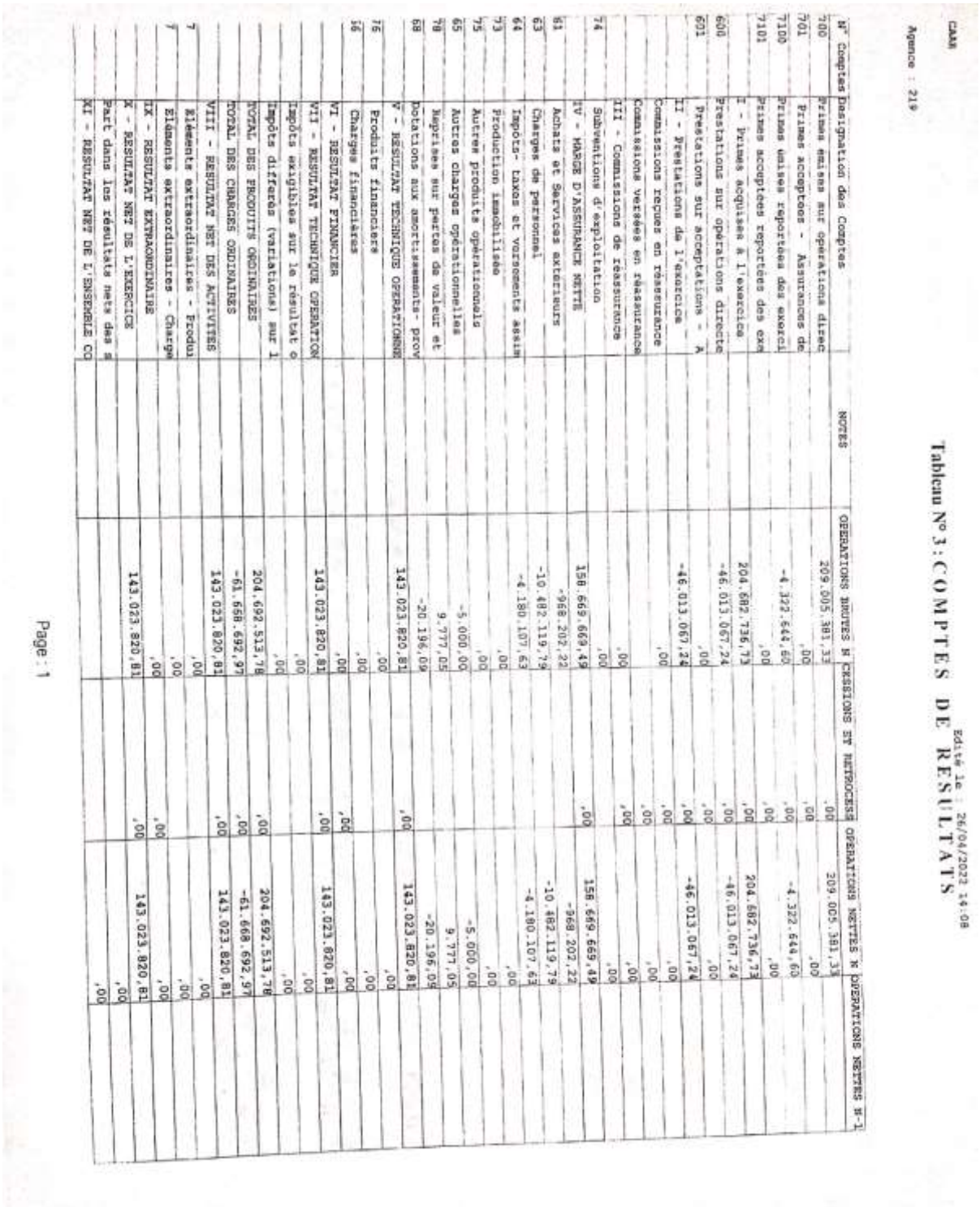

CAAR

Agence : 219

Tableau N°3 : COMPTES DE RESULTATS

Edité le : 26/04/2023 14:08

N° Comptes	Designation des Comptes	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET	RETROCESS	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
700	Primes emises sur operations direc		209.005.381,33	,00	,00	209.005.381,33	,00
701	Primes acceptees - Assurances de		,00		,00	,00	
7100	Primes emises reportees des exerci		-4.322.644,60		,00	-4.322.644,60	,00
7101	Primes acceptees reportees des exe		,00		,00	,00	
600	I - Primes acquises a l'exercice		204.682.736,73		,00	204.682.736,73	,00
601	Prestations sur operations directe		-46.013.067,24		,00	-46.013.067,24	,00
	Prestations sur acceptations - A		,00		,00	,00	
	II - Prestations de l'exercice		-46.013.067,24		,00	-46.013.067,24	,00
	Commissions reçues en reassurance		,00		,00	,00	,00
	Commissions versées en reassurance				,00	,00	,00
	III - Commissions de reassurance		,00		,00	,00	,00
74	Subventions d'exploitation		,00			,00	
	IV - MARGE D'ASSURANCE NETTE		158.669.669,49		,00	158.669.669,49	
61	Achats et Services exterieurs		-968.202,22			-968.202,22	
63	Charges de personnel		-10.482.119,79			-10.482.119,79	
64	Impôts- taxes et versements assim		-4.180.107,63			-4.180.107,63	
73	Production immobilisée		,00			,00	
75	Autres produits opérationnels		-5.000,00			-5.000,00	
65	Autres charges opérationnelles		9.777,05			9.777,05	
78	Reprises sur pertes de valeur et		-20.196,09			-20.196,09	
68	Dotations aux amortissements- prov		143.023.820,81		,00	143.023.820,81	
	V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNE		,00			,00	
76	Produits financiers		,00			,00	
66	Charges financières		,00		,00	,00	
	VI - RESULTAT FINANCIER		143.023.820,81		,00	143.023.820,81	
	VII - RESULTAT TECHNIQUE OPERATION		,00			,00	
	Impôts exigibles sur le résultat o		,00			,00	
	Impôts différés (variations) sur l		,00		,00	,00	
	TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		204.692.513,78		,00	204.692.513,78	
	TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		-61.668.692,97		,00	-61.668.692,97	
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		143.023.820,81		,00	143.023.820,81	
7	Eléments extraordinaires - Produi		,00			,00	
7	Eléments extraordinaires - Charge		,00		,00	,00	
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		,00		,00	,00	
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		143.023.820,81		,00	143.023.820,81	
	Part dans les résultats nets des s					,00	
	XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CO					,00	

Page : 1

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (11): مقرر تكوين مؤونة الحوادث.

AVIS DE SINISTRE 219 2022 110220

Agence 219 HASSI MESSAOUD	Produit 1121 RC & Dommages -Particuliers
SINISTRE	**POLICE**
219 2022 110220	219 1100033602
Date du Sinistre : 15/05/2022 00:00	Date d'effet : 03/12/2021 00:00 Date echéance : 02/12/2022
Date déclaration : 15/05/2022	Capitaux :
Nature sinistre : M Recours : Non	Garanties couvertes : RC,DRG,DASC,VOLIN,BDGG,PT
Sort Sinistre: Ouvert	Franchises :

Assuré : -2190055285 BADDOU
CITE 200 LOTGS N° 10 HASSI MESSAOUD

Liste garanties évaluées: DASC

N° Risque 1
Marque : RENAULT Type : SYMBOUL Immatriculation : 01095/117/30

Cause Sinistre : dégats apparents *PARE CHOC AR+ AILE ARD*

A HASSI MESSAOUD
le 15/04/2008 à: 01:20
Le responsable du service Sinistre

Evaluation

	Principale Matériel	Principale Corporel	Honoraires Matériel	Honoraires Corporel
- D'origine :	12.000,00	0,00		
- Définitive :	12.000,00	0,00		

	Matériel	Corporel
Règlement :	11.200,00	0,00
Recours :		

A HASSI MESSAOUD le
Le responsable du service Comptable

A HASSI MESSAOUD le
Le Directeur d'Agence

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.

الملحق رقم (12): التسجيل المحاسبي لعملية تأمين السيارات.

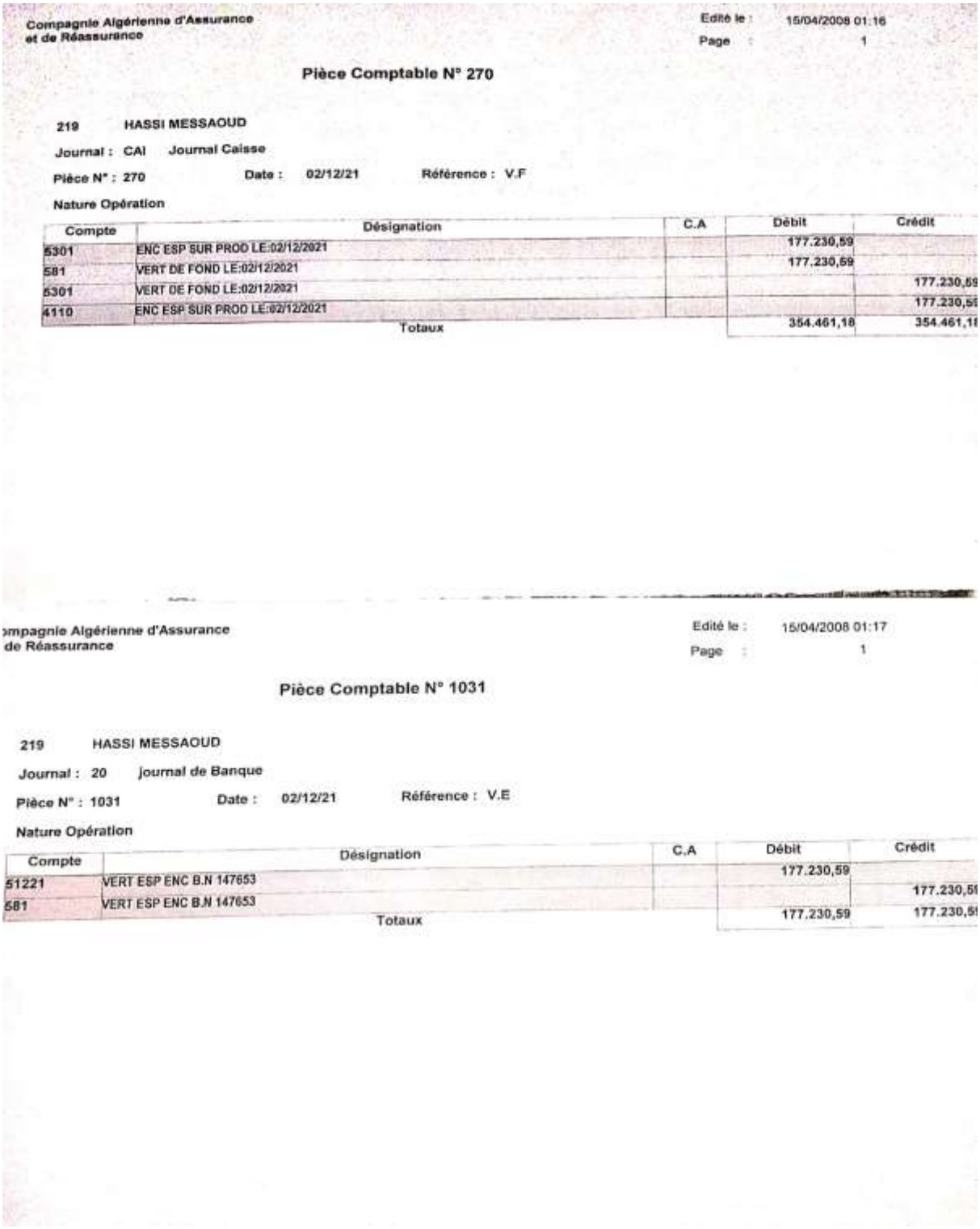

Compagnie Algérienne d'Assurance
et de Réassurance

Edité le : 15/04/2008 01:16
Page : 1

Pièce Comptable N° 270

219 HASSI MESSAOUD

Journal : CAI Journal Caisse

Pièce N° : 270 Date : 02/12/21 Référence : V.F

Nature Opération

Compte	Désignation	C.A	Débit	Crédit
5301	ENC ESP SUR PROD LE:02/12/2021		177.230,59	
581	VERT DE FOND LE:02/12/2021		177.230,59	
5301	VERT DE FOND LE:02/12/2021			177.230,59
4110	ENC ESP SUR PROD LE:02/12/2021			177.230,59
	Totaux		354.461,18	354.461,18

ompagnie Algérienne d'Assurance
de Réassurance

Edité le : 15/04/2008 01:17
Page : 1

Pièce Comptable N° 1031

219 HASSI MESSAOUD

Journal : 20 journal de Banque

Pièce N° : 1031 Date : 02/12/21 Référence : V.E

Nature Opération

Compte	Désignation	C.A	Débit	Crédit
51221	VERT ESP ENC B.N 147653		177.230,59	
581	VERT ESP ENC B.N 147653			177.230,59
	Totaux		177.230,59	177.230,59

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وكالة حاسي مسعود CAAR219.